Abstract

This book deals with the ***"Revolutions and Military Rule in the Middle East, the Arab States (Egypt, Sudan, Yemen and Libya***), the book is also studying and analyzing the twenty revolutions and coup d'état between 1948 and 1969 in four States.

The author George M. Hadads` purpose in writing this book is, to contribute to the understanding of contemporary Arab world and its turmoil by making a comprehensive study of its revolutionary movements and their background, and to explain the consequences of the intrusion of the military into radical politics and the results of the controversial innovations and policies they imposed at a critical period in the history of the Arab nation.

The first and second chapter reviews the Egyptian Revolutions and coups d'états, while analyzing the five coups and counter coups in Egypt. The third chapter has been devoted to the Military rule and popular Revolution in Sudan, and studied the five coups d'états and restoration of democratic rule in the country .The fourth chapter allocated to Revolution and civil war in Yemen . Chapter fifth studied the Junior officers` Coup d'états and the New Republic in Libya.

The author compared and summed up the results in chapter six the motives and patterns of the coups and revolutions in the four and other states in the middle east and the features and results of their military rules.

مقدمة الكتاب

يتناول هذا الكتاب الثورات والانقلابات العشرين التي وقعت بين عامي 1948 و 1969 في أربع دول عربية هي ; مصر و السودان و ليبيا واليمن . خمسة منها في مصر ، وسبعة في كل من السودان واليمن ، وواحد في ليبيا. الهدف من تأليف هذا الكتاب ، أولاً، المساهمة في فهم العالم العربي المعاصر واضطراباته من خلال إجراء دراسة شاملة للحركات الثورية وخلفياتها ، ثانياً، شرح النتائج المترتبة عن تدخل الجيش في السياسة الراديكالية ونتائج الابتكارات والسياسات المثيرة للجدل التي فرضها الجيش في فترة حرجة من تاريخ الأمة العربية .أجرى الكاتب مقارنات بين الانقلابات لكل بلد على حده وكذلك بين عدة بلدان ، ذلك بغية تأكيد التشابه والتباين في دوافع هذه الثورات والانقلابات وأساليبها ونتائجها ، مع شرح خلفية وأسباب كل انقلاب .

وقد أوجز الكتاب دور الضباط وشركائهم المدنيين في التخطيط والقيام بالانقلاب ، كما تم وصف المؤسسات والتغييرات الجديدة التي أعقبت الانقلاب بدقة . وانتهت الدراسة بتحليل الأسباب والكيفية التي تم بها تدمير النظم التي أقامها الانقلاب . في كل حالة من حالات الانقلاب التي وقعت كما تم تقييم الشخصيات وصفات القادة المشاركين في الانقلاب ، وكذلك تقييم أساليبهم وانجازاتهم وإخفاقاتهم. كما نوقشت القضايا الجدلية المتصلة ببعض الانقلابات والأنظمة وسجلت ردود أفعال وآراء المراقبون والعلماء المحليين والأجانب.لخص المؤلف الانقلابات والثورات في الدول الأربع وبعض الدول في منطقة الشرق الأوسط و ميزات و نتائج الحكم العسكري فيها.

مقدمة المترجم

تعني الترجمة القدرة على نقل الكلام إما حرفياً أو بتصرف من لغة إلى أخرى دون زيادة أو نقصان بما يحقق للقارئ أو السامع فهم النص المترجم كما يفهمه قارئ النص الأصلي أو مستمعه. وتعتبر الترجمة عنصر أساسي للتفاعل بين الشعوب والحضارات ، ومن خلال الترجمة تستطيع معرفة تراث الأمم وما أنتجته من فكر وأدب وعلم والاستفادة منه ، بأخذ ما يناسب ديننا وأخلاقنا وترك ما يخالف ذلك .

قام الباحث بترجمة الفصل الأول من الكتاب موضوع البحث من اللغة الإنجليزية إلى العربية مراعياً في ذلك خصائص اللغتين حتى يقارب قدر الإمكان الأثر الذي أحدثه نص المصدر. وقد تناول هذا الفصل ثورة 23 يوليو 1956 التي أطاحت بنظام فاروق الملكي والحكم العسكري الذي أمسك بمقاليد الحكم بمصر، إضافةً إلى الانقلابات والانقلابات المضادة التي صاحبة الحكم العسكري .

اختار الباحث ترجمة هذا الكتاب لتناوله لقضايا وأحداث وقعت في الماضي في الدول موضوع الدراسة ، ولكن تعيد نفسها اليوم في بعض تلك الدول .

وقد قام الباحث بترجمة هذا الفصل من الكتاب تلبية لمطلوبات البحث التكميلي لماجستير الآداب في الترجمة، و اعتمد في ذلك على القواميس أحادية وثنائية اللغة ، وكذلك بعض القواميس الإلكترونية .

واجهت المترجم بعض الصعوبات في الترجمة تمثلت في كثرة استخدام المؤلف للأفعال المبنية للمجهول، وطول الجمل الاسمية .

وقد اعتمد المترجم على المستوى الأولي في الترجمة لعدم وجود قيود في إيجاد المعنى المباشر، ولجأ في بعض المواضع إلى المستوى الوظيفي والمستوى التأويلي .

الفصل الأول
الثورة والاشتراكية في مصر

يُعد انقلاب الضباط المصريين الذي وقع يوم 23 يوليو 1952 أول انقلاب بين الانقلابات العسكرية في العالم العربي يتطور ويصبح ثورة وعُرف لاحقاً على هذا النحو. بدأ الانقلاب كحركة جيش محلية متواضعة ضد الحكم الملكي التعسفي والفساد في المؤسسة العسكرية ، وسرعان ما أخذ طابع ثورة ضد النظام السياسي والاجتماعي القائم في مصر ،ومن ثّم انطلق لإحداث التغييرات الثورية في البلدان العربية الأخرى.وعلى الرغم من أن وضاع مصر في ظلِ النظام القديم لا تُفسِّر بالضرورةِ التحولات الجذرية ، إلاأنهّا يمكن أن تُساعد على الأقل في فهم تطورات الثورة في مراحلها الأولى ودوافع قادتها والأهداف المميّزة التي ترمي إلى تحقيقها على المدى القريب.

(1) النظام القديم : مصر عشيَّة الثورة

قدّمت الدولة والمجتمع المصري في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين عدداً من التناقضات مع الدول العربية الأخرى في الشرق الأوسط ، ففي الوقت الذي بدأت تتحول فيه مصر إلى دولة قومية مستقلة تقريباًعن حُكم محمد علي وسلالته، ظلّ معُظم الدول العربية الأخرى مقسَّمة إلى مقاطعات تابعة للحكم المباشر للإمبراطورية العثمانية وظلّت الأراضي المصرية ، كما كانت دائماً ، متحدة وواضحة الحدود إلى حدٍ ما ، وعندما حلَم حُكامها ببناء إمبراطورية توسعوا جنوباً إلى السودان وغرب الجزيرة العربية أو شرقاً نحو سوريا.ظلّ حُكم في مصر مركزياً ، وكان الحكامُ يديرون البلاد وفقاً لتقاليد الآلهة الفرعونية القديمة بطريقة تمزج مابين الترغيب والترهيب .

كان سكان مصر على النقيض من سكان دول الهلال الخصيب المجاورة ، فقد قدموا مظاهر للوحدةِ والتجانس ، ولميعانوا من نفس الانشقاقات الدينية والتنوع العرقي الذي عانت منه تلك الدول طوّر الشعب الإدراك بهُويته المصرية ; ذلك نتيجةً لارتباطه الوثيق بالأرض الخصبة القيمة وبالوطن وبحضارته القديمة.يتمتّع الشعبُ المصري أيضاًبثقةٍ في النفس ، ولذلك فقدأمّن على أن نهر النيل وفي زيادته السنوية العاقية، من شأنه أن يثري الأرض ويساعدها على إنتاج المحاصيل . وقد أعطت هذه الثقة بالنفس والشعور بالأمان و(المصير المعتدل)المصريين القُدامى، وكذلك الحاليين، شعوراً بالتعاليوالغرور الذاتي المعزز بالفخر بالإرثِ الفرعوني القديم. وفي الحقيقة

أصبحت مصر أو ّ ل دولة قومية حديثة في العالم العربي ،والمركز الثقافي الأكثر أهميةً وسكاناً في المنطقة . مع ذلك ،ونتيجةً لهذا الضمان الأمني والنفسي كان الجندي المصري مسالماً . و المصري عموماً سطحي وهزلي وميال إلى إذلال نفسه . واعتمد الإنسان المصري على سلطة مركزية قوية للسيطرة على توزيع مياه النيل وتنظيم مختلف جوانب حياته ،وكان نتيجةً لذلك أكثر انضباطاً وسهل الانقياد والخضوع لتلك السلطة ، وهو أقلّ استقلالاً مقارنةً بعرب غربي آسيا.تمكّ حُ كام مصر من أُسرة محمد علي من قيادة البلاد والحصول على ولاء وطاعة رعاياهم دون عناء تقريباً حتى السنوات الأخيرة من عهد الملك فاروق ، على الرغم من استبدادهم وبذخهم الذي حاول المصريون إيجاد مبرر له أحياناً . فيما يبدو لم يكن هناك بناء لقومية مصرية بعد الثورة وسقوط الحكم الملكي في عام 1952; ذلك لأ ّالشعب المصري كان يشعُ ر بالاستياء من الأصل الأجنبي للسلالة الحاكمة.

في عام 1882أصبحت مصر أو ّ ل دولة عربية في الشرق الأوسط تحتلها وتحكمها دولة أوروبية . وقد سبق الاحتلال قيام ثورة عرابي باشا وجموعته الوطنية المكو ّ نة من " الضباط الفلاحين"ضد هيمنة الضُ باط ذوي الأصول التركية-الشركسية وضد النفوذ الأوروبي والتدخل في الشؤون الداخلية لمصر.

سمحت السُ لالة الحاكمة في مصر ، وعملاً تقاليدِ السلاطين العثمانيين ، للآلاف من الأوروبيين من اليونانيين والإيطاليين والفرنسيين والبريطانيين والعرب السوريين واللبنانيين وغيرهم بالاستقرار في مصر قبل وبعد الاحتلال البريطاني ، والتمتع بامتيازات الخضوع ونظام النضال . كانت الجالية الأجنبية المسيحية في مصر هي الأكبر في دول الإمبراطورية العثمانية والشرق الأوسط ، وكذلك الأكثر تأثيراً في الحياة الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية للبلد. مع ذلك ، فقد ساهمسكان مصر الأجانب مساهمات قيّ مة في الحياة الاقتصادية والثقافية لبلدهم الجديد . فقدت هذه الجاليات امتيازاتها تدريجياً بعد مؤتمر مونتروالذي عُ قد في مايو 1937 ،و الذي أعقب معاهدة الاستقلال عام 1936 ، وأصبح العديد من الأجانب المقيمين خلال العقد قبل الثورة مواطنين مصريين. وفي نفس الوقت ظهرت طبقة مصرية وسطى بين المواطنين المصريين الأصليين الذين لم يُعوّ ل عليهم بعد سنوات عديدة من الحكم الأجنبي وتكو ّ نت هذه الطبقة من رجال الأعمال والصناعيين والممولين والمهنيين، وقد زادت هذه الفئة حجماًوثروةً ومكانةً .

كانت السمةالمُميّ زة للمجتمع المصري في ظل النظام الملكي هي التوزيع غير المتكافئ للأراضي والثروات بين أفراده ، إلى جانبصِ غر حجم الطبقة المتوسطة نسبياً وانتشار الفقر المُ دقع وتدهور أفراد المجتمع الذي يتكون مُ عظمه من الفلاحين و العمال الزراعيين . كانت الأراضي

الزراعية تقدر بحوالي ستة مليون فدان في عام 1952، و ازداد حجمها بحوالي عشرين في المائة فقط منذ عام 1882 بينما زاد عدد سكان مصر ثلاث مرات.

تعيش الأسر المالكة لمعظم الأراضي بالكاد على دخلها ، وتتوارث ممتلكاتها باستمرار . في عام 1952 بلغ عدد المزارعين 14 مليون ونصف أو 68 في المائة من مجموع السكان ، يمتلك أقلّ من خُمسهم قطعة أراض .شغَلَ هؤلاء المُلاك (وعددهم اثنين مليون أو 72 في المائة) 13 في المائة فقط من الأراضي الصالحة للزراعة ، أي بمعدل فدان واحد أو جزء منه لكل صاحب أرض ، بينما شكّل 2.1 من المُلاك 9.1 في المائة من مُلاك الأراضي الذين يملكون 19.8 في المائة من الأراضي أو أكثر من مليون فدان بأكثر من 200 فدان لكل .تشكّلت الطبقة الارستقراطية إمّا من أعضاء السلالة الحاكمة أو من أحفاد الضباط وكبار الشخصيات الذين منحهم محمد علي وخلفاؤه الملكية الكاملة للأرض.كان من بين المُلاك الكبار أيضاً بعض رجال الأعمال المصريين والأجانب الذين جنوا أرباحاً من الاستثمارات الناجحة في العقارات الرخيصة المربحة.

تنتمي القيادة السياسية إلى حدٍّ كبير إلى الطبقة الارستقراطية المالكة للأراضي والمجموعة المهنية والتجارية . وتنتمي المستويات العليا من الخدمة المدنية والعسكرية في وقتٍ من الأوقات إلى الطبقة الارستقراطية أو الطبقة الوسطى الثريّة ، بينماانخرط المصريون من الطبقة الدُنيا والوسطى بأعدادٍ متزايدة في الخدمة البيروقراطية خاصةً الخدمة في الجيش.يقُال أنّ المجتمع المصري في ظلِ النظام القديم وحتّى قبل معاهدة عام 1936، منحَ الفرصة الكاملة لأصحاب الموارد المالية المتواضعة والمواهب المعترف بها للدراسة على نفقة الحكومة وتبوُّء أعلى المناصب الوطنية والدولية كما في حالتي طه حسين، عميد الأدب العربي المعروف والفقيه الشهير عبد الحميد بدوي ، علاوةً على ذلك فقد أُدخلت تشريعات نُفِّذت خلال الاحتلال البريطاني لمنعِ سوء استخدام السلطة أمُ ممارسة ضغوط اقتصادية على الفلاح ولتحسين حالته المعيشية .

كان النضال ضد الاحتلال البريطاني طويلاً و كثيراًما اتّسم بالعنفِ ، كما حدث في ثورة 1919 . ساهمت في النضال جميع طبقات المجتمع باستثناء ضباط الجيش . وقد نالت مصر استقلالها تدريجياً بعد إعلان فبراير 1922 ومعاهدة أغسطس عام 1936 ، وذلك عن طريق أنشطة الأحزاب السياسية المنظمة ، وخاصة حزب الوفد . مع ذلك لم يكن الاستقلال كاملاً ، ذلك لاحتفاظ بريطانيا بقواتٍ في منطقةِ قناة السويس .كما أصبحت مسألة إجلاء البريطانيين وإلغاء المعاهدة معهم من القضايا الحيوية بعد الحرب العالمية الثانية وساهمت في التوترات التي استغلها قادة الانقلاب العسكري . لتؤكّد مصر هوُيتها العربية في نضالها القومي ضد البريطانيين ، وهو ما يبدو أنّها لم تكن تعيه جيّداً ، وخاضت معركتها وحدها تحت راية القومية المصرية . أعلنت القيادات السياسية

والفكرية المصرية ، مثل زغلول وطه حسين وغيرهم ، أنّهم مصريون أولاً ورفضوا التفكير في مشروع الاتحاد العربي . في عام 1940 بدأ الساسة المصريون ، مثل النحاس والملك فاروق نفسه، إظهار الاهتمام بالعروبة ، وذلك لتعزيز وضعهم في مصر في المقام الأول ، ولتعزيز القيادة والتأثير المصري على الدول العربية التي تهم الأمن و المصالح الاقتصادية الحيوية لمصر. عارضت مصر مشروعَ ي سوريا الكبرى للأمير عبد الله حاكم شرق الأردن ومشروع توحيد الهلال الخصيب الذي اقترحه نوري السعيد من العراق . وتولى النحاس باشا المبادرة من نوري السعيد في المحادثات والمؤتمرات التي قادت إلى إنشاء جامعة الدول العربية في مارس 1945 . وشاركت بريطانيا في المشروع بإدراج مصر ومنحها قيادة الجامعة العربية أملاً في السيطرة على كل المنطقة العربية . وكانت مصرالمحاربة العربية الوحيدة التي تردّد قادتها في المشاركة في النضال من بين جميع الدول العربية التي حاربت في فلسطين عام 1948 ، لكن وجّه الثّار العسكريون المصريون الذين شاركوا في النضال اللوم على هؤلاء القادة على موقفهم .

فقدت القوى الثلاث (القصر وحزب الوفد وبريطانيا)والتي تملّق عادةً ميزان القوة في مصر بشكلٍ متزايد شعبيتها في العقد الذي سبق الثورة . ومع ذلك لم تظهر في الساحةأيّ بوادر من الاستياء أو الاضطرابات إلا بعد حرب فلسطين. أثارت الجماعات الأيديولوجية الصغيرة كالفصائل الشيوعية الصغيرة والفاشيين المصريين الشباب الذين تحولوا لاحقاً إلى اشتراكيين ، بعض أعمال الاضطرابات التي تم إخمادها لاحقا . ومن ناحية أخرى كانت جماعة الإخوان المسلمين الأكثر صعوبة في التعامل ;لأنّها أصبحت قوة قومية ودينية متشددة وتحولت إلى قوة إرهابية ،و حظرتها الحكومة في ديسمبر 1948 بسبب تورطها في اغتيال مدير شرطة القاهرة ردّت الحركة على ذلك باغتيال رئيس الوزراء النقراشي باشا في 28 ديسمبر، ولكن في 12 فبراير 1949 تمت تصفية مرشد الحركة الكبير حسن البنا.

كان الملك فاروق في السابعة عشر عندما أُعلن ملكاً على مصر بعد وفاة والده في 28 أبريل 1936.تمّ حل مجلس الوصاية على العرش الذي كان يمارس السلطة عندما بلغ الثامنة عشر بالسنة القمرية يوم 29 يوليو 1937.كان الشعب مولعاً جداً بملكهم الشاب الوسيم وأظهروا له كل الحب والمودة.وتعزّزت شعبيته بزواجه من فريدة ذو الفقار في يناير 1938 ، وهي سيدة شابة من علية الطبقة الوسطى تتمتع بجمال وبشخصية عظيمة ونبيلة . مع ذلك ، سرعان ما كشف سلوكه تدريجياً عن مؤشرات انحراف خطيرة مستقلاً ذخيرة الحب و حسن النية التي أولاها له رعاياه ، وتمثّل هذا السلوك في عدم مبالاته لكرامة ومصالح الدولة وشعبها ، وممارسته الطائشة و التعسفية للسلطة ، وفضائحه ومجونه في حياته الخاصة.

بدأت خلافات فاروق مع حزب الوفد بـ عيد توليه الحكم وحله حكومة النحاس باشا في ديسمبر 1937 على الرغم من نيلها ثقة البرلمان .في وقتٍ لاحق فرضت بريطانيا النحاس باشا على البرلمان كرئيس للوزراء في واقعةٍ شهيرة حدثت يوم 4 فبراير 1942 ، وذلك عندما حاصر السفير البريطاني السيرمايلز لامبسون القصر الملكي بالسيارات المدر عة وقدم إنذاراً للملك، وافق الأخير بموجبه على تعيين النحاس . وقد صدمت الواقعة المدنيين والضباطالعسكر يين والتي اعتبروهاإهانةً لملكهم ، ولكن كان عليهمو على الملك تقبلها إلى حين قد م المقدم محمد نجيب، والذي أصبح فريق أو ل لاحقاً ، وأحد قادة الانقلاب في المستقبل ، استقالته احتجاجاً على تلك الواقعة ولكن تم رفضها . ويقُال أن فاروق فقد ثقته فيالشعب منذ ذلك الحين وقرر أن يحكُ م البلاد كما يريد.

كشفت حرب فلسطين عام 1948 عن نقاط ضعف الجيش المصري وفقدان إدارة فاروق لمصداقيتها .وكانت مصر من أكثر الدول العربية المشاركة في الحرب مهانةً وأو ل دولة توقع هُ دنة مع إسرائيل في فبراير 1949. يُعتبر الجيش المصري الأقدم والأكثر عدداً من بين جيوش الدول العربية الجديدةالناشئة ، وكان من المتوقع أن يثبت كفاءته ويحقق الانتصارات ولكنه لم يفعل ذلك عزى الضباط الصغار المُحبطين التحرك المصري الضعيف لقِدم وضعف الأسلحة ، وبسبب مشاركة كبار الضباط في الحرب من مكاتبهم بالقاهرة . أوضالفريق أو ل لنجيب أن معظم ضباط المدد كانوا في الحاشية مع الملك ورفاقه ، واشتروا للجيش أسلحة دون المستوى المطلوب ووضعوا فرق ما دفعوه للصفقة في جيوبهم . نشرت الصحافة فضيحة الأسلحة الفاسدة ، وأمرت الحكومة بإجراء تحقيق في صيف عام 1950 لكن أمر المُدعي العام بإلغائهعندما ثبت تورُّط بعض الأعضاء من دائرة الملك، كما أوقف أمر إلقاء القبض الذي صدر ضدهم .

ساهم فاروق في انحطاطِ صورته داخل وخارج مصر ، ذلك بإدمانه القمار ونزواته النسائية .وطلَّق فاروق الملكة فريدة قبل نهاية الحرب مع إسرائيل ، وكانت ضحية لخيانات الملك الفاضحة ومعاملته السيئة .

في صيف عام 1950نشرت الصحُف الأجنبية التقارير المُثيرة الساخرة حول رحلة فاروق إلى فرنسا والأموال الطائلة التي خسرها في الكازينوهات ، ومقابلاته للنساء سيئات السمعة والراقصات بمدينة دوفيل . أضاف فاروق فضيحة أخرى إلى فضائحه وهي قصة الكيفية التي التقى بها زوجته الثانية ناريمان صادق في خريف عام 1950 بتعاون صائغهو الكيفية التي أمر والديها بفسخ خطبتها من أحد مسئولي الحكومة . اعتمد فاروق في سنواته الأخيرة بصورة متزايدة على الخدم وموظفي القصر للتواصل مع الحكومة ، وكان بعضهم وكلاءه وشركاءه في اختلاساته ورفقاءه في مغامرات المتعة. وقد أصبح كريم ثابت السكرتير الصحفي للملك و الأبغض من بين رفاق

ومستشاري الملك الشخصيين وبعد إصرار الملكوزيراً لمجلس الوزراء في أوائل يوليو 1952 وقبل الثورة بأسابيع قليلة ، وهو صحفي مسيحي من أصل لبناني .

أوضلفريق أو ّ لنجيب أن ّ كريم ثابت كان مذنباً ، وذلك لسخريته من الملك بتشجيعه له ليعلن أنّه من الأسياد وسليل النبي صلى الله عليه وسلم ، رغم أصول الملك الأجنبية المعروفة. وعندما أُحضر كريم ثابت للمثول أمام محكمة الثورة في 12 أكتوبر 1953للردِ على مصدر ثروته التي اكتسبها منذ توليه منصب السكرتير الصحفي لفاروق ، وطل أن ْ يوضح من بين أمور أخرى سوء سلوك فاروق. و اعتقدنأ ّ إدمان الملك على القمار وتركيبته الجسمانيةكان لهما تأثيراً مدمراً عليه ، وقالنأ ّ غ ُدد فاروق أثّرت على جسمه وعقله وجعلته عنيداً وشكّاكاً وعاجزاً عن بذل أي ّ جهد متواصل . وقال ثابت كذلكنأ ّ الاضطرابات الجسدية كانت سبباً في انحرافات فاروق ، وزادت هذه الاضطرابات مع تقدمه في السن ؛ ولذلك اعتقد كريأن ّ فاروق كانرجلاً مريضاً .

أظهرت تصرفات فاروق لبعض المراقبين أنّه كان يتوقع فقدان عرشه ونهاية النظام الملكي في آخر المطاف وكان كلما ذ ُ صحليكون معتدلاًأو ح ُذّر من عواقب ونتائج سلوكه أجاب مدعياً : أنّه في غضون السنوات القليلة القادمة سيكون هناك فقط خمسة ملوك ، ملك إنكلترا وملوك أوراق اللعب الأربعة " ولهذا السبب يعتقد أحد المراقبين أن ّ فاروق بدأ بعد عام 1946 في تجميع ما ي ُمكن تصديره من ثروة بصورة مستعجلة ،و أودع ملايينه في البنوك الإيطالية والسويسرية والبنوك الأجنبية الأخرى ، وأصبحت رغبته في جمع المال والممتلكات طاغية على شهوته للهو والنساء ، وكان ذلك دائماً على حساب الدولة ، إلى جانب ثرواته الشخصية الكبيرة والتي تمثل معظمها ممتلكات عقارية و أنصبته في الميزانية والتي تبلغ 000 100 100 جنيه مصري (حوالي 280,000 دولار في ذلك الوقت).

تّم عزل رئيس مكتب المراجعة في يوم 19 مايو 1950 ، وذلك عندما اعترض على مصروفات وصفقات معينة . أثار محامي مجلس الشيوخ ، مصطفى مرعي مسألة الاستقالة الإجبارية لرئيس مكتب المراجعة بمجلس الشيو خ وطالب بإجراء تحقيق حولها .ردّ فاروق يوم 17 يونيو بعزل العديد من قادة المعارضة بالمجلس وحلّ محلهم أعضاء موالون للقصر.

لم يكن للملك فاروق مثيل بين الأنظمة الملكية الدستورية في العالم العربي في فضائحه وانحرافاته في حياته الخاصة والعامة. وتعاظمت عيوب الملك، و التيكانت تُ مارس في واقع الأمر بصورة أكثر أو أقلّ علانيةً في الدول المسلمة التقليدية ذات الأغلبية السكانية الفقيرة. ورغم ذلك لم يهتم المصريون كثيراً لهذه الانحرافات بسبب التباعد الكبير بين الحاكم والمحكوم .

حرص القادة السياسيين أنفسهم على عدم الإساءة للملك ، وفي سبيل تنافسهم، سعى العديد منهم جاهداً لإرضائه .قُدم أحد أبرز الاحتجاجات على سلوك الملك في 18 أكتوبر 1950 عريضة وقّعها أعضاء قادة المعارضة ، و ُجه جزء منها ضد حزب الوفد الحاكم . أراد الموقعون على العريضة أن ْ يساعد الملك على وقف الفساد وتطهير حاشيته واحترام المبادئ الدستورية ، وختموا عريضتهم بقولهم له "إ ّن قُدرة الشعب على التحمل ستنتهي حتماً بغض النظر عما يمكن أن ْ تأخذه من وقت ".

انتقدت الصحافة والمثقفون الملك فاروق ونظامه ، خاصةً بعد حرب فلسطين ، في مجلة روز اليوسف الأسبوعية وصحيفة المصري اليومية ، والتي أثار محررها إحسان عبد القدوس مسألة الأسلحة الفاسدة . وكان خالد محمد خالد هو من أطلق الصرخة الأولى للتوصل إلى تغييرات بعيدة المدى من أجل تأمين العدالة الاقتصادية والاجتماعية وذلك عبر كتابه "ه ُنا نبدأ" الذي ن ُشر في فبراير 1950.ت ّم حظر الكتب بتُهمة إثارة الشغب المناهض للدين ونشر عقيدة تهد ُف إلى تغيير المبادئ الأساسية للمجتمع والتحريض على الكراهية ضد الرأس ماليين.

كان رئيس محكمة القاهرة الذي أُسندت إليه القضية شجاعاً ومستقلاً ، فقد قام يوم 27 مايو 1950 بإلغاء أمر المدعي العام القاضي بحظر الكتاب. مع ذلك أراد الناقدون ودعاة الإصلاح أن ْ تحقق التغييرات تدريجياً وتليها إجراءات برلمانية لديمقراطية حقيقية.

يمُكن القول أن ّ ح ُكم فاروق لم يكن قمعياً بصفة عامة بل كان تعسفياً في بعض الجوانب. واتهّمت خ ُطب وتصريحات ثورة يوليو 1952 الملك فاروق بالفساد والاستبداد .وكان القادة المفكرون والسياسيون والصحفيين قادرين على إظهار معارضتهم ونقدهم بحرية إلى حدٍّ كبير ;لأن ّه كان لا يزال هناُك نظام ملكي دستوري ح ُر، بالتالي استطاع فاروق ح ُكم البلاد على نحو كافٍ لستة عشر عاماً ، وربما حكم لفترة أطول إذا اعتمد العمل الثوري على مبادرة الشعب.

فقد فاروق شعبيته بصورة متزايدة مم ّا جعل من السهل على الث ّوار العسكريين توجيه ضربتهم . وقاد الضباط الثورة التي أطاحت به نتيجةً لمظاهر ح ُكمه التعسفي الفاسد الذي طال مؤسستهم العسكرية وساهم في إذلالهم في فلسطين. وبدأ حزب الوفد ، من بين جميع الأحزاب السياسية المصرية، يفقد مصداقيته عندما فرضت بريطانيا قادته على الملك في فبراير 1942، وهو الحزب الذي قاد بمستوى رفيع الحركة الوطنية منذ عام 1919 .

كان حزب الوفد ما زال يتمتع بشعبية كافية قادته للحصول على أغلبية 228 مقعد من 319 مقعدفي انتخابات مجلس الن ُواب التي جرت في يناير عام 1950 .وطلب مجلس الن ُوّاب من النحاس باشا تشكيل الحكومة ، وكان حينها في الواحد و السبعين من عمره وكان من المتوقع أن ْ

تستفيد حكومة الوفد من انتصار حزبها لتبدأ معركة ضد سلطة الملك التعسفية وتخوّف الملك نفسه فيما يبدو مما قد يحدث ولكن من الواضح أن حكومة الوفد آثرت أن تتمتع بمكاسب الحُكم بسلام وبتأييد الملك ، وبالتالي عندما التقى النحاس بالملك للمرة الأولى بعد تعيينه رئيساً للوزراء أعرب عن رغبةٍ واحدةٍ و هي "السماح له بتقبيلِ يد الملك " .

لم تتوصل حكومة الوفد لاتفاق مع بريطانيا حول مشاكل الإجلاء و السودان . و ألغت الحكومة من جانب واحد معاهدة عام 1936 ،وأعلنت فاروق ملكاً على السودان في أكتوبر 1951 ، وذلك كخُطوة تهدف جزئياً إلى الرغبة في استعادة الحكومة لشعبيتها وا إخفاء الفساد . و عقب ذلك حرب عصابات طفيفة ضد البريطانيين في منطقة القناة والتي انتظم فيها المتطوعون في "وحدات تحرير " مدعومة بالشرطة لمحاربة القوات البريطانية ، ولم يشارك الجيش المصري في النضال. قُتِل يوم 25 يناير 1952 في أحداث المواجهات العنيفة بالإسماعيلية نحو خمسين من رجال الشرطة في الدفاع عن ثكناتهم ومحافظتهم ضد البريطانيين ، نتيجةً لأوامر وزير الداخلية المصري لقوات الشرطة بالقتال حتى آخر رصاصة. في اليوم التالي ، و الذي عرف باسم السبت الأسود ، فشل فيه رجال الشرطة الساخطين منع أعمال الشغب العنيفة والمدمرة التي عُرفت منذ ذلك الحين باسم "حريق القاهرة ". وأقام حينها الملك فاروق مأدبة بمناسبة ولادة طفله الأول ، ولي العهد الأمير أحمد فؤاد. شملت قائمة المشاركين في أعمال الشغب والحرق كلاً من الأخوان المسلمين ، والاشتراكيين ، والشيوعيين وعناصر أخرى من الساخطين . ونسبت الشائعات هذه الأعمال ، التي بدت مرتبة ومنظمة مسبقاً بصورة جيدة ، لمصادر مختلفة بما في ذلك سفارات الدول الشيوعية ، الحزب الاشتراكي لأحمد حسين ، والقصر، وحزب الوفد، وحتى جمال عبد الناصر، الذي كان آنذاك رئيس لجنة الضباط الأحرار . كانت النتائج الهامة ليوم السبت الأسود ، فرض الحكومة للأحكام العرفية ودعوة الجيش لاستعادة النظام ووضع حد لأعمال الشغب ، فضلاًعن إقالةِ حكومة حزب الوفد في اليوم التالي . رأى الضباط في الفوضى،التي أفقدت القصر وحزب الوفد معاً مصداقيتهما ، فرصتهم لتقديم تاريخ حركتهم ضد نظام الملك فاروق.

(2) الضباط الأحرار وانقلاب 23 يوليو 1952

أ- دور الضباط الأحرار ودوافعهم

عُرف انقلاب 23 يوليو 1952 في مصر آنذاك باسم " حركة الجيش "لم يُشار إليه مطلقاً بـ (انقلاب)كان يطُلق عليه بُعيد توطيد الحكم العسكري (ثورة 23 يوليو). و على النقيض من الانقلابات العربية السابقة في العراق وسوريا ، فالطابع الأول المميّز لانقلاب 23يوليو أنّه جاء بعد

فترة طويلة نسبياً من الإعداد السري ،وأنّه نُظّم بطريقة حصريّة وبقيادة مجموعة من العسكريين. وبعد نجاح الانقلاب المصري،أخذت المؤامرات التي دبّرت للإطاحة بالأنظمة الحاكمة في البلدان العربية الأُخرى اسم "الضباط الأحرار ."

نشأت حركة الضباط الأحرار رسمياً للمرة الأولى في أواخر 1949بتشكيل لجنة تنفيذية من تسعة أعضاء ، وهم المقدم جمال عبد الناصر ، وأنور السادات ، وقائد الجناح عبد اللطيف البغدادي ، وجمال سالم ، والرائد عبد الحكيم عامر ، وكمال الدين حسين ، وصلاح سالم وخالد محيي الدين ، وقائد السرب حسن إبراهيم كان على اللجنة التوسع قبل وبعيد الانقلاب والسعي للحصول على تعاون الضباط الآخرين ، وذلك لأنّ عضوية اللجنة كانت معظمها من ضباط الأركان وليس من بينهم قوات مقاتلة . وكان من بين أُولئك الذين أصبحوا أعضاء المقدم زكريا محيي الدين ، وعبد المنعم أمين ، ويوسف صادق ، وحسين الشافعي - قائد وحدة سلاح المدرعات. دالّ عى الفريق لمحمد نجيب ، والذي أصبح قائد جبهة الحركة ، أنّه أصبح عضواً باللجنة في عام 1949 ورئيسها بعد حريق القاهرة في يناير 1952 . مع ذلك فقد اتفقت آراء مصدر أخرى على أنّ أول حضور لمحمد نجيب لاجتماعات اللجنة كان بعد الانقلاب ولم يكن له حتى حق التصويت ، وأصبح رئيساً للجنة فقط في منتصف أغسطس 1952 . انتخبت لجنة التسعة الجديدة عبد الناصر رئيساً في يناير عام 1950عبر انتخابه مرّتين في العامين التاليين وضمّت اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار أربعةَ عشر عضواً إلى جانب محمد نجيب وأربعة آخرين .

كان ضباط اللجنة التنفيذية الأولى التسعة من الشباب ، وبلغ متوسط أعمارهم ثلاثة وثلاثين عاماً ، الذين جاء معظمهم من العائلات الدنيا من الطبقة المتوسطة من صغار الموظفين الحكوميين والمزارعين ،وجاءوا باهتمامات طبقية تختلف عن اهتمامات طبقة كبار الضباط أو النخبة الحاكمة. رغم ذلك ، كان من بين الضباط الذين تعاونوا مع اللجنة عدد قليل من الأعضاء الذين ينتمون إلى العائلات الكبيرة مثل أحمد شوقي وثروت عكاشة والأخوين صبري . ارتاد جميعهم المدارس الثانوية في المدن الكبيرة مطلع ومنتصف عام 1930 في فترة المظاهرات الطلابية التي دعمها حزب الوفد بعد تعليق الدستور. وتخرج جميعهم في الأكاديمية العسكرية في الفترة بين 1938 و 1940 ، والتقى معظمهم في كلية الأركان بين عامي 1945 و 1948 ، كما التقوا في وقت لاحق عند مشاركتهم في حرب فلسطين عام 1948 . وفي أول اتصالات غير رسمية بينهم منذ أوائل عام 1940أعربوا عن خيبة أملهم في المؤسسة الحاكمة ، وعن استيائهم من السلطة البريطانية التي تمكنت من فرض حكومة جديدة على الملك في حادث يوم 4 فبراير 1942 ، أظهر بعضهم ، مثل السادات والبغدادي ، عداءهم للبريطانيين بالمشاركة في تخريب المنشآت العسكرية البريطانية في

مصر خلال الحرب العالمية الثانية ضعَُف ولاء الضباطللعرش لأنّه غرُِّر بهم في فلسطين ولفضيحة الأسلحة الفاسدة. امتعض الضباط أيضاً من مظاهر عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية ، وكتب أحدهم بمرارةٍ عن تفاخر الباشاوات الحاكمين، وعن قضاء الإجازات الصيفية في أوربا،و عن الملابس الباريسية والفلل الفاخرة ، وكتب حتى عن سيجار فؤاد سراج الدين وزير الداخلية الوفدي .

زاد عدد الضباط الأحرار بصورة مطّردة وتم تجنيد بعضهم خلال الحرب في فلسطين أقرّ عبد الناصر في وقت لاحق بأنّ الحرب منحتهم " الفرصة للدراسة والبحث والتجمع في الخنادق ومراكز القيادة "، وقال "كناّ نُحارب في فلسطين ولكن أحلامنا كانت في مصر. " . على الرغم من أنّه لم يكن لديهم أيديولوجية مشتركة ، فقد تعاون الضباط الأحرار مع المنظمات المتطرفة بصفةٍ عامةٍ وخلق بعضهم مثل السادات وكمال حسين وعبد المنعم عبد الرءوف علاقات قويّة مع جماعة الإخوان المسلمين ، وكان بعضهم شيوعيًا كيوسف صادق وخالد محُيي الدين أو ينتمي إلى الحزب الاشتراكي . وكان لعبد الناصر نفسه اتصالات بجميع المنظمات القومية المتطرفة واليسار . ويقال نبّه في إحدى الأوقات كان من المتعاطفين مع مجموعة شيوعية تُسمَّى الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني(حديتو). كانت صداقة عبد الناصر مع أحمد أبو الفتح، والذي ينتمي للجناح الأيسر لحزب الوفد ومحرر جريدة المصري، مفيدة واستمرت بصورةٍجيّدة حتى أوائل عام 1954.

ظهر عبد الناصر في أولى اجتماعات الضباط الأحرار غير الرسمية وكأنّه منظم وقائد الحركة المعترف به ولكن لم يكن هناك ما يثُبت إدّعاء السادات أنّ التنظيم كان موجوداً بصفةٍ رسميةٍ عام 1943 وأنّ عبد الناصر كان يتولى إدارته .

وُلد عبد الناصر عام 1918 بالإسكندرية ، حيث كان والده يعمل موظفاً بمكتب البريد. جاءت عائلته أصلاً من بني مير بمحافظة أسيوط . وتخرج عام 1936 في مدرسة النهضة الثانوية في القاهرة حيث شارك مراراً في المظاهرات الطلابية المعادية لبريطانيا ، ثمّ دخل كلية الحقوق بجامعة القاهرة في خريف عام 1936 ، وذلك لعدم قبوله بالأكاديمية العسكرية . وفي فبراير 1937 تمّ قبوله بها بمساعدة وزير سابق يدعى عبد المجيد صالح باشاوتخرجّ برُتبة الملازم في عام 1938.وبعد خمس سنوات وصل لرتبةِ النقيب ، ودرس بالأكاديمية العسكرية . وفي عام 1945 حضر عبدالناصر إلى كلية الأركان ، وعلى غرار العديد من زُملائه الذين كانوا حينها موظفين بالكلية ، كان لديه مزيد من الوقت والجهد لخلق الصداقات وترشيح صغار ضباط الجيش . كانت أولى تجاربه القتالية في فلسطين في عام 1948، وحينها شعر عبد الناصر بالذّل لأنّه غرُِّر بهم بالفلوجة بالنقب لعدةِ أشهر ، فقال :"ها نحن هنا في هذه الخنادق محاصرين غدراً ، تم دفعنا إلى معركة لم نُعد لها ، بلدنا هناك ، فالوجة أخرى على نطاق أوسع " . عمل عبد الناصر ، بعد حرب

فلسطين وخلال فترة التنظيم الرسمي للجنة التنفيذية للضباط الأحرار «رمّساً في مدرسة إدارة الجيش وفي كلية الأركان لاحقاً .

وكان عبد الناصر ثورياً ، وكما قال نأّ بذور الثورة موجودة في داخله قبل حادث يوم 4 فبراير 1942، ولكن أثّرت تلك الواقعة على نفسه تأثيراً صاعقاً ، ومع ذلك عُرف عبد الناصر بحذره وانتباهه ووصفهُ أحد أصدقائه المقربين بأنّه رجلٌ كثير العقد ، والتي نتجت عن طفولته التعيسة وفقر أسرته ، وحالة الرفاهية التي عاشها بعض زملاء دراسته ميسوري الحال ، إلى جانب عدم استطاعته دخول الأكاديمية العسكرية إلا بمساعدةٍ من الباشا .

وقد شعر الضباط الأحرار في عام 1949 بضرورة تنظيم أنفسهم رسمياً تحت لجنة تنفيذية ، ذلك لتوسيع أنشطتهم ولتأمين مزيدٍ من الحماية لأنفسهم في الوقت الذي بسط فيه الملك ووزرائه سيطرتهم على (الرتب العسكرية العليا) .علاوةً على ذلك فقد تشجع الضباط الأحرار بنموذج الضباط السوريين والدور السياسي الذي قاموا به في انقلابي مارس وأغسطس 1949. اعتقد عبد الناصر وبعض زملائه أنهُ ينبغي تدمير النظام الحاكم من أجل تحرير مصر ، وأنْ يقوم الجيش بتولي العملية . وفي وقت لاحق ، قال عبد الناصر إنّ الثورة لم تتبُع مما حدث في الحرب الفلسطينية أو من فضيحة الأسلحة الفاسدة ، ولكنها كانت أسباب عارضة حفزتهم للذهاب قدماً في الثورة . وقال إنّ السبب الحقيقي للثورة هو : "التقرير مستقبلنا وتحرير الأمّة ، وبناء مصر حرة وقوية " ، وقال :"إنّ الوضع خصّ الجيش كقوة للقيام بهذه المهمة " لأنّه كان أكثر تماسكاً وثق رجاله كل منهم في الآخر ، وخرج من قلب الشعب ، ومنعزل بعيداً عن الصراع الدائر بين الأفراد والطبقات ، ولديه ما يكفي من قوة مادية ليضمن خوض معركة سريعة وحاسمة .

قدّم الفريق أول محمد نجيب كذلك في كتابه "مصير مصر" مبرراته للتدخل العسكري، وقال إنّ الهدف من تدخُّل الجيش لم يكن للحكم ، بل للدفاع عن الذين يحكمون البلاد من أعدائهم . وليُحقق الجيش هدفه يجب أنْ تكون لديه حكومة جديرة بالدفاع عنها، ولكن إذا طلبت الحكومة من الجيش الدفاع عنها وكانت غير جديرة بذلك بشكل واضح ، كما هو الحال في مصر ، فعلى العسكري إماّ أنْ يستقيل من العمل للفساد السائد أو يتدخل في الشؤون المدنية ، ولفترة تكون كافية لتشكيل حكومة من شأنها أنْ تُلبي الاحتياجات المشروعة ورغبات الأمّة" .ووفقاً لنجيب إنّ الجيش استولى على السلطة لأنّه كما قال "لم يعدُ يُمكننا تحمُّل الذّل الذي تعرضنا له نحن وبقية الشعب المصري " .

نظّم أعضاء جمعية الضباط الأحرار أنفسهم في خلايا تضم من خمسة إلى عشرة أعضاء، حتى وصل عددهم إلى نحو ثلاثمائة ضابط . وتمثلت أنشطتهم في تجنيد مزيد من الأعضاء وكتابة

وتوزيع منشورات تدعو للتنبيه للانتهاكات في الإدارة وا إلى مهاجمة الإمبريالية. وأصدروا في أوائل عام 1950 منشوراً بعنوان " مناشدة وتحذير ". عبّرت تلك المنشورات أو التعميمات عن أهمية الجيش وهاجمت كل الذين يعملون على إضعاف قوته. وانتقد تعميم 22 مارس 1952 كبار الضباط وأعلن أنّ : "الخونة في قيادة الجيش هم أيضاً متواطئين مع الإمبريالية . " .واتهموا في تعميم فريد صدر يوم 14 يوليو 1952 القائد العام للقوات المسلحة محمد حيدر باشا بخدمته للإمبريالية ; وذلك لإرساله الجيش لخوض معركةٍ خاسرةٍ في فلسطين من أجل تحويل مصر عن نضالها ضد الإمبريالية ولدعم الادعاءات البريطانية بأنّ الجيش المصري لا يُدافع عن مصر . وكان على التنظيم اتخاذ تدابير أمنية مشددّة والحفاظ على شبكة استخبارات فعّالة توصل عبر ها إلى معلومات من مقر قيادة الجيش ، والقصر ، والدوائر الحكومية ،عرِف حزب الوفد على ما يبدو عن تنظيم الضباط الأحرار ولكن لم يعتبرهم خطرين ، ولم يفعل الملك كذلك لسيطرته على قيادة الجيش العليا.

قرر الضباط تقديم قائمة مكتملة من المرشحين لانتخابات نادي الضباط المقررة في 27 ديسمبر 1951 وذلك لاختبار قوتهم . وبذلك تحدوا الملك فعلياً ،والذي كان مرشحوه يفوزون عادةً بانتخابات النادي . دعم الملك فاروق الفريق أوّل حسين سري عامر، قائد قوات حرس الحدود ، لتولي رئاسة النادي ، بينما قدم الضباط الأحرار الفريق أوّل محمد نجيب. وجرت الانتخابات يوم 6 يناير بعد أن تمّ تأجيلها من قبل ، وفاز بها مرشح الضباط الأحرار.وضمّت قائمة الخمسة عشر عضواً الجديدة إلى جانب الفريق أوّل نجيب بعضاً من الضباط الأحرار المعروفين مثل زكريا محيي الدين ، وحسن إبراهيم ، ورشاد مهنا ، الذي كان ميالاً للضباط الأحرار ولم يكن منهم فيما يبدو تمّ انتخاب الفريق أوّل العميد نجيب رئيساً لنادي الضباط بعدد 276 صوت من جملة 334 صوتا . وللمرّة الأُولى تكون غالبية المجلس في انتخابات النادي من رتبة المقدّم والرائد ، وبدت هذه الانتخابات وكأنها تمرُد على الملك وتحدياً لكبار ضباط الجيش الذين كان يتهمهم زملاؤهم الأقلّ رتبةً بالفساد وبأنهم خدّام مطيعون للملك .

اعتقدت اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار نأّه لا يمكن نجاح الثورة قبل العام 1954 أو 1955، ولكنهم بعد حريق القاهرة وسُقوط حكومة الوفد في أواخر يناير عام 1952 قرروا أنْ يكونوا جاهزين في غضُون بضعةِ أشهر . هناك عوامل لعبت لصالح الضباط الأحرار تمثّلت في، زيادة الشرطة لنشاطها تجاه الضباط الأحرار ، وخطر التعرف وتحديد هوياتهم وإلقاء القبض عليهم من جانب ، وتغيير الملك فاروق التعسفي للحكومة وضعف شعبية الأحزاب السياسية من جانب آخر .

انتبه الضباط الأحرار لعداء الملك وعزمه على العمل ضدهم حينما تمّ حل مجلس نادي الضباط في 15 يوليو 1952.وأصدر محمد حيدر باشا أمر حل المجلس ، والذي كان حينها القائد

العام للقوات المسلحة ،و هو عم عبد الحكيم عامر أدّت الأزمة الوزارية في 20 يوليو بالإسكندرية ، عاصمة البلاد الصيفية ، لاستقالة حسين سري ،الذي شكّل الحكومة الثالثة بعد حريق القاهرة ، ذلك أنّه أراد تعيين الفريق أوّل نجيب لوزارة الحرب والتي كانت ما تزال شاغرةً وتحت إدارة رئيس الوزراء مؤقتاً ، في حين أراد الملك فاروق تعيين الفريق أوّل سري عامر ، عدو الضباط الأحرار والفريق أوّل محمد نجيب . كما اتصل أحمد أبو الفتح ، الوفدي ومحرر صحيفة المصري ، الذي كان في الإسكندرية ، مباشرةً بشقيق زوجته ثروت عكاشة عبر الهاتف ووضح له سبب الأزمة حتى يقوم تنبيه الضباط الأحرار . أصاب الخبر الضباط الأحرار بالهلع، وزادت مخاوفهم عندما علموا بأمر تعيين إسماعيل شرين ، أخ زوجة الملك ، وزيراً للحرب في حكومة الهلالي الجديدة والتي تمّ تشكيلها رسمياً في 22يوليو، علاوةً على ذلك منحه الملك رتبة العقيد ، بالرغم من أنّه كان مدنياً ، وقد عُتبر ذلك إهانة لكرامة الجيش .

قرر الضباط الأحرار في مطلع شهر يوليو بدء العمل في 5 أغسطس بعد صرف رواتبهم. وفي اجتماعاتهم بعد حل مجلس نادي الضباط تمّ تقديم الموعد ليكون يوم 21 يوليو، ثمّ تحويله إلى ليلة 22-23 يوليو وربمّا جعلهم يؤخرون بدء العمل بعد ثمانٍ وأربعين ساعة من الموعد الثاني هو مكالمة أبو الفتوح الهاتفية من الإسكندرية يوم 20 يوليو حول الأزمة الوزارية والتعيين الوشيك لوزير الحرب المعادي للضباط الأحرار . أشار السادات إلى اجتماع اللجنة التنفيذية يوم 16 يوليو الذي ناقشوا فيه خطتي العمل البديلة . الأولى الإطاحة بالنظام الحاكم عن طريق الانقلاب العسكري ، والثانية بدء موجة من الاغتيالات السياسية في حال فشل الخطة الأولى . وقيل إنّ عبد الناصر كان يفضل الحل الثاني لاعتقاده أنقوّات الضباط الأحرار تفرقت واستحال قيام الثورة . وبعد ذلك بيومين ، في اجتماع 18 يوليو، غير عبد الناصر رأيه وجادل ليكون الحل انقلاباً عسكرياً ، بسبب أنّ الاغتيالات ستكون محفوفة بالمخاطر ولن تسفر عن تغيير في المؤسسة الحاكمة. بالتالي كان توقيت الانقلاب التطور المباشر لانتشار الشائعات عن اعتقال وشيك للضباط الأحرار بعد حل مجلس نادي الضباط والأزمة الوزارية ليوم 20 يوليو 1952 .

اتفقت اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار على أنهّ ينبغي أنّ يتولى قيادة الحركة ضابط كبير معروف. ووفقاً للسادات ، أنّهم فكّروا في القائد العسكري والسياسي المخضرم فريق أوّل عزيز المصري ، ولكنه رفض العرض وفضل أنْ يظل أباً روحياً للضباط الأحرار . وفكرت الحركة بعد ذلك في الفريق أوّل فؤاد صادق، الذي قاد الجيش المصري في فلسطين وكان معروفاً بصدقه، ولكن تم تعيينه رئيساً لهيئة الأركان ولا يُمكنه قبول الاقتراح واتضّح في نهاية الأمر أنهّ عُيّن لفترةٍ قصيرةٍ وخلفه الفريق حسين فريد.حينئذٍ طلبت اللجنة من العميد محمد نجيب ليكون قائداً للجبهة ، ولكن لم

يُعرف بالتحديد متى باشر العمل أو متى قبل العرض .تأثّر الدليل على هذا الأمر وعلى دور محمد نجيب قبل وأثناء الانقلاب بتوجيهُم معظم الكتّاب على ضوء خلاف نجيب اللاحق مع الثوّار وإقالته في نهاية المطاف. وقد زعم محمد نجيب أنّ اجتماع الضباط الأحرار ليوم 19 يوليو عُقد بمنزله وأنّهم اتفقوا فيه على استعداد مصر لقيام الثورة وتحدث عن ضرورة التحرك قبل أنْ يكشفهم جواسيس الملك وقبل تشكيل الحكومة الجديدة لمّحت رواية السادات إلى أنّ نجيب لم يكن حتى من الضباط الأحرار ، ولم يكن يعلم شيئاً عن الانقلاب المخطط له إلا بعد حُدوثه . وقد اتّفق معه أبو الفتح في ذلك إلى حدٍ ما عندما قال إنّ عبد الناصر أرسل بعض الضباط عند الساعة الثانية صباحا (يوم 23 يوليو) ليبلغوا نجيب عن بداية الحركة وليدعوه ليقودها .ولكنه أشار أيضاً إلى أنّه وقبل أسابيع من الانقلاب ، أنّ عبد الناصر أبلغ نجيب عن عمل الضباط الأحرار وخططهم للإطاحة بالحكومة ورفع مستوى الجيش ، وإقامة حكم دستوري سليم . ويبدو من هذه الكتابات وغيرها أنّ نجيب لم يَكُن عضواً في اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار ولكن اعتبر واحداً منهم لأنّه كان على اتصالٍ مع مجموعة عبد الناصر منذ نهاية حرب فلسطين عبر عامر ، الذي كان أحد ضباط أركانه ، وقيل لنا:" إنّ الاتصال أصبح وشيكاً "عندما أصبح عامر ضابطاً معاوناً له. علاوةً على ذلك فقد تمّ على ما يبدو إبلاغ نجيب عن الانقلاب بقُبُل وقوعه ، والذي تمّ في نهاية الأمر دون مشاركته ،وادّعى نجيب أنّه تم الاتفاق على بقائه في المنزل إلى أنْ تكتمل المرحلة الأولى من الانقلاب.

وُلد محمد نجيب في 1901 (أو 1899) في الخرطوم .كان والده نقيب بالجيش المصري عمل في الخدمة المدنية في السودان ، وكانت والدته ابنة ضابط مصري في السودان وقُتل قبل ساعتين من مقتل العميد غوردون . وقد كان نجيب برتبة العميد في فترة الحرب في فلسطين ، وأصبح لواء في ديسمبر 1950 .

عُرف نجيب بشجاعته وصدقه ، وبطريقته المتواضعة وبضحكته القلبية. خاض أكثر من عشرين معركة في حرب فلسطين وأصيب فيها أربع مرات ، وكانت واحدة منهم خطيرة جداً إلى حدّ إعلان وفاته . وبدأ منذ ذلك الحين يكتب في بعض الأحيان مقالات بمجلة روز اليوسف الأسبوعية تحت اسم مستعار " الجندي المجهول" ينتقد فيها إدارة الجيش وقيادة الحرب . في عام 1949 تمّ تعيين نجيب قائداً لقوات حرس الحدود المصرية ، ولكن لاحقاً حلّ محله الفريق سري عامر ،والذي يكرهه الضباط الصغار لاعتقادهم أنّه فاسد وعميل للقصر، وهذا ما اكسب محمد نجيب تعاطفاً شعبياً .وعندما فكّر نجيب في تقديم استقالته من عمله الجديد كمدير للمشاة ، قيل له إنّ الضباط

يـُريدون منه البقاء ، و حمل له ترشيحه لرئاسة نادي الضباط تحذيراً غير مباشر من الملك للانسحاب ولكنه رفض .

أشار بعض الكتّـاب الذين كتبوا عن انقلاب الضباط بإيجاز إلى الدور الذي لعبته الولايات المتحدة ووكالة الاستخبارات المركزية في الانقلاب.وأكّـد أحدهم بشكل قاطع إنّ "وكالة الاستخبارات المركزية أدارت الثورة التي طردت فاروق واستبدلته بحكم (نجيب – عبد الناصر). وذكر كاتب آخر أنّـه بعد حريق القاهرة في يناير عام 1952 قررت الولايات المتحدة وبريطانيا ذهاب فاروق. ساعدت وكالة الاستخبارات المركزية للجيش المصري و أرسلت إلى القاهرة العملاء البارعين لتراقب عن كَـثب نظام فاروق الضعيف ، والذي تمّ الإطاحة به لاحقاً في يوليو وكان من المفترض أنْ تكون وكالة المخابرات المركزية على علم بأنّ عبد الناصر يقف وراء إدارة المشاهد ، ولكنها اختارت نجيب كرجل مرحلة لها يزُعم أنّ عبد الناصر اتّـخذ قرار التخلي عن مخطط الاغتيالات السياسية ، الذي قصده في كتابه " فلسفة الثورة " ، عندما أُرسل إليه عميل من وكالة المخابرات المركزية ليقول له إنّه إذا أراد إحداث تغيير في نظام الحكم ، عليه الاستيلاء على السلطة ، لأنّ الاغتيالات لن تـُغـّير النظام .

(ب) الانقلاب العسكري وسـُقوط الملك فاروق

كان انقلاب 23 يوليو 1952 التحدي العسكري والأّول للسلطة الشرعية القائمة في مصر منذ ثورة عرابي قبل سبعين عاماً مضت . نالت مصر استقلالها عقب معاهدة عام 1936، ولكن ظلت منطقة قناة السويس تحت احتلال القوات البريطانية . ولذلك كان على ظلباط الأحرار المـُضي قدماً بهدوء وحذر لخشيتهم من تدخّـل القوات البريطانية تمّـت التحضيرات في السر ، وكان عبد الناصر يتصل شخصياً بالقادة المشاركين ويعطيهم التعليمات حول واجباتهم في ليلة 22-23 يوليو الحافلة بالأحداث. حدث بعض الارتباك والحوادث نتيجةً لعدم معرفة الضباط لزملائهم الآخرين المشاركين معهم ، ويرجع ذلك إلى السرية التي تحيط بالحركة.

نفـّذت حركة الجيش المصري خطـّتها ، مثل معظم الانقلابات الأخرى ، في الساعات الأولى ، بين منتصف الليل والساعة الثالثة صباحاً من يوم 23 يوليو. وكان الهدف المباشر السيطرة على الجيش واحتلال مقرات قيادته العامة ، واعتقال قادته وضباطه الكبار ، وتأمين السيطرة على مراكز الاتصالات في القاهرة بما في ذلك محطة البث . وعلى النقيض من معظم الانقلابات الأخرى، لم كن هناك أيّ مـُخطط في المرحلة الأولى من العملية لإلقاء القبض على الملك ومجلس الوزراء الذين كانوا في الإسكندرية ، أو لاحتلال القصر الملكي وتمّ تحديد الساعة الواحدة صباحاً لبدأ العمل ،

ولكن قبل ساعتين من الموعد قال سعد توفيق أحد الضباط الأحرار من استخبارات الجيش ، أنّه قد تمّ إبلاغ الملك عن الانقلاب وأنّ رئيس هيئة الأركان الفريق أوّل حسين فريد أعطى الأوامر لجميع القادة للاجتماع في القيادة العامة في كبري القبة قرب العباسية وذلك للتعامل مع المؤامرة. بالتالي كان على الضباط الأحرار التحرك قبل ساعة من ساعة الصفر بقوات قدّرت بنحو ثلاثة ألف جندي . اعتقد عبد الناصر أنّ التوقيت كان فرصة ممتازة لإلقاء القبض على القادة داخل المبنى ، وتحرك بسرعة لينقُل للضباط تغيير التوقيت . وأغلقت سيارات خالد محيي الدين المدرعة كل المنطقة العسكرية مابين العباسية ومصر الجديدة وتمّ محاصرة القيادة العامة عند الساعة الواحدة وخمس وأربعين دقيقة صباحاً والاستيلاء عليها بالقوة بعد مقاومة قصيرة ، حيث قتل اثنان من الحراس وأصيب اثنان آخران وأُلقي القبض على عشرين ضابطاً من رتبة الفريق أوّل وكبار الضباط بما في ذلك رئيس الأركان وعلي نجيب ، شقيق الفريق أوّل نجيب ، وتمّ إرسالهم جميعهم إلى الأكاديمية العسكرية . اختلفت الروايات حول من قاد الهجوم على مقر القيادة العامة .ووفقاً للسادات إنّ عامر هو من دخل إلى المبنى حاملاً مسدس ويتبعه عدد من الجنود ، وقال السادات إنّ عامر " كان شجاعاً وحاسماً دائماً ، ويخوض المعركة بإيمان لا يتزعزع وبأعصاب قوية"، وقال آخرون إنّ يوسف الصادق وأحمد شوقي ، هما من احتلا الموقع ، وقال بعضهم إنّ أحمد شوقي وحده من قام بذلك . وفي الوقت نفسه تقريباً احتلّ حسين الشافعي بدباباته النقاط الإستراتيجية في القاهرة : مبنى الإذاعة ، ومقسم الهاتف ، ومحطة السكك الحديدية والمطارات.بينما حلّقت طائرات سلاح الجو فوق المدن الرئيسية في مصر للحد من أيّ مقاومة قد تواجه التحرك واكتملت السيطرة عندما انضمّت للحركة حامية العريش الهامة واحتلّ صلاح وجمال سالم مقر قيادتها عند الساعة الرابعة والنصف صباحاً . وأحضر اثنان من الضباط الفريق أوّل محمد نجيب إلى مقر القيادة العامة في حوالي الثالثة صباحاً وعيُّن قائداً عاماً للقوات المسلحة ليقود الحركة الناجحة .وعلى ما يبدو كان عامر هو من كتب البيان الأول عن الانقلاب وتمّ بثّه عند الساعة السابعة صباحاً من يوم 23 يوليو ، وقدّمه أنور السادات باسم الفريق أوّل نجيب ووزُعِم أنّ البيان مُسبقاً على الصحافة لم يعلن البيان أنّ ما جرى ثورةً أو انقلاباً بل هو مجرّد فعل ضد نظام الملك السابق فاروق والذي لم يُذكر حتى اسمه فيه. وكان البيان عبارة عن اعتذار للاستيلاء العسكري على السلطة وأظهر في المقام الأول دوافعهم وراء العمل الذي قام به الضباط وقلقهم على سمعة الجيش ، وتحدث البيان كذلك عن الرشوة والفساد ، وعدم استقرار الحكم و هي من العوامل التي كان لها تأثير كبير على الجيش وساهمت في الهزيمة في حرب فلسطين .كما أنّ البيان الشعب حيث قال :" اليوم أصبح الجيش كله يعمل لمصالح الوطن في ظل الدستور دون أيّ غاية ذاتية ، وأطمأن إخواننا المقيمون الأجانب على مصالحهم وأرواحهم

وأموالهم ." .ووفقاً للسادات فإنّ الإعلان كان جزءاً من مناورة تهدف أولاً لتجنب التدخّل الأجنبي قبل طرد الملك ، والثانية لجعل الملك يعتقد لفترة من الوقت أنّ الهدف الوحيد من الانقلاب كان عزم الجيش على تطهير صفوفه .

تبعت المرحلة الأولى الناجحة لانقلاب الضباط تسمية الحكومة الجديدة التي فُرضت على الملك . وقرر عبد الناصر وزملاؤه على البقاء في الخلف وتعيين حكومة مدنية برئاسة علي ماهر باشا ، رئيس الوزراء السابق ورئيس الديوان الملكي ، وسياسي مستقل . قبل علي ماهر العرض الذي قدمه السادات ، ولكن دون معرفة الشروط و التوقعات التي يمكن أن يُقنع بها علي ماهر الملك على التنازل عن العرش . غادر ماهر إلى الإسكندرية يوم 24يوليو، و قَبِل الملك مباشرة استقالة الهلالي وتعيين ماهر رسمياً وتمنى له : "النلج فيما يُفيد البلد " إنّ تبادل الرسائل بين الملك والهلالي وماهر بجميع الصيغ العرفية المتعلقة بتشكيل الحكومة الجديدة خلق انطباعاً ببقاء الملك . وعززّ هذا الانطباع من حقيقة أنّ الضباط قدموا بعض المطالب للملك عن طريق ماهر، والتي قبلها ومن ضمنها إقالة ستة أشخاص غير مرغوب فيهم من حاشية الملك . وصرح السادات أنّ هذا كان أيضاً جزءاً من المناورة لخداع الملك وكسب الوقت ، وليعتقد الملك وماهر أنّ هذه هي نهاية الأزمة.

ربما كان قرار مصير فاروق قد اتُّخِذ قبل الانقلاب ، ولكن استغرق الضباط ثلاثة أيام لإجباره على التنازل عن الحكم . وكانت ذريعتهم المباشرة لاتخاذ قرارهم هي الشائعات التي انتشرت في اليومين الأولين عن محاولة فاروق إعداد انقلاب مضاد وعن رسائله الإذاعية الموجهة إلى البريطانيين في منطقة القناة يطلب فيها مساعدة عسكرية.

رسُل زكريا محيي الدين في يوم 24 يوليو إلى الإسكندرية مع كتيبة مشاة آلية تدعمها الدبابات والمدفعية والعربات المدرعة لمحاصرة اثنين من القصور الملكية ، ومهاجمتهما مساء اليوم التالي إذا لزم الأمر . كما غادر نجيب والسادات بشكل منفصل إلى الإسكندرية يوم 25 يوليو. روى السادات أنّ عبد الناصر قال له قبل أن يُغادر : " يجب علينا التخلص من فاروق اليوم أو الغد على أقصى حد ، لأن الوضع لا يسمح لنا بأيّ سبيل آخر . "وقد ادّعى السادات أيضاً أنّ علي ماهر فوجئ عندما قيل له أنّ القيادة قررت عزل فاروق وأنّ الفريق نجيب سيُقدم له الإنذار في المساء ليُقدمه للملك . في مساء يوم 25يوليو طلب محيي الدين تأجيل التحرك ضد الملك لليوم التالي حتى ترتاح قواته. وفي ذلك الحين انزعج الملك فاروق من وصول هذه القوات المسلحة ، وغادر قصر المنتزه في الطرف الشرقي من الشاطئ إلى قصر رأس التين ، أملاً منه ربما في هروب أكثر سهولة.

شارك أولئك الضباط الأحرار الذين جاءوا إلى الإسكندرية في ليلة 25 يوليو في مناقشات ساخنة حول ما يجب فعله بفاروق بعد تنازله .تمسك جمال سالم بمحاكمته وا ٍعدامه، ولكن بعضهم رفض الأمر .وقرروا أخيراً إرسال سالم إلى القاهرة لاستشارة عبد الناصر وأعضاء آخرين في اللجنة التنفيذية . عاد سالم بقرار الأغلبية في صباح يوم 26 يوليو ، وصب في صالح نفي فاروق دون محاكمة ، حيث أفضت المناقشة وتصويت اللجنة ليلة 25 يوليو إلى إجراء محاكمة رسمية لفاروق ، حيث جاء القرار بالاكتفاء بعزله وتركه ليعيش . حاصرت القوات في صباح يوم 26 يوليو اثنين من القصور الملكية واستسلم حراس قصر المنتزه دون وقوع حوادث . كما استسلم جنود حرس قصر رأس التين ، حيث عاش فاروق ، ولكن بعد تبادل مثير لإطلاق النار نتج عن خطأ من ضابط صغير ، و أصيب فيه ستة جنود من حرس القصر .

في صبيحة نفس اليوم أخذ ماهر الإنذار للملك فاروق ، وكانت وثيقة الإنذار ممهورة باسم نجيب إنابةً عن الضباط ورجال الجيش ، و احتوت على سلسلة من الاتهامات ضد الملك ونظامه . وخلُصت بالقول:إنّ الجيش يمثل سلطة الشعب ، وطالبت بـ : أنّ يتخلى جلالتكم عن العرش لصالح ولي العهد صاحب السمو الأمير أحمد فؤاد ظهر اليوم السبت 26 يوليو 1952 على أبعد تقدير، وعليك مغادرة البلاد قبل الساعة السادسة صباح نفس اليوم " . قبل فاروق الإنذار وأعرب عن رغبته في أنْ يحمل معه عملاته ومجموعة طوابعه وأنْ يصطحبه من بيته الملكي كل من أنطونيو بولي ومحمد حسن وأنْ يغادر على يخت (المحروسة) .

نفُّذ طلفاروق الأخير بينما رُفِضت الطلبات الأخرى. كانت لغة وثيقة التنازل متناقضة مع لغة الإنذار ، حيث كانت معتدلة جدا وتتسم باحترام للملك بلأنّها كتبت باسمه . بدأ المرسوم بعبارة : " نحن ، فاروق الأول ملك مصر والسودان"وقدّم المرسوم أسباب تنازله وقلقه إزاء رفاه "أمتنا" وأمانيه " بتجنب البلاد من المصاعب التي تواجهها. " .وحسبما ذكرأنّ جمال سالم هو من أضاف عبارة "ونزولاً لإرادة الشعب " التي وردت في بيان التنازل . وقد غادر فاروق الإسكندرية في الساعة 6 مساء من يوم 26 يوليو 1952مرتدياً زي أميرال بحري ، وأجريت له المراسم العسكرية الكاملة . ورافقته بناته الثلاث وزوجته ناريمان وبُعيمغادرته مباشرة تمّ تعيين ابنه " الملك أحمد الثاني"ولياً للعهد وكان عمره حينها ستة أشهر .ووفقاً لتقرير صحفي ،نأنّ الملك فاروق أخذ معه 204 قطعة من الأمتعة. حضر لحظات رحيل الملك كل من علي ماهرو الفريق نجيب و جمال سالم و حسين الشافعي والسفير الأمريكي جيمس كافيري . وعزفت فرقة القصر النشيد الوطني بينما كان يخطو على متن القارب الذي سيقله إلى يخت (المحروسة) ، وأطلقت البحرية واحد وعشرين طلقة تحية لهورُوي أنّ نجيب قال للملك وهو على جسر اليخت : "هل تتذكر يا أفندم أنّني كُنت

الضابط المصري الوحيد الذي قدّم استقالته في عام 1942 ، وأنّ الملك رد عليه بأنّه يتذكّر ذلك ، ثمّ أضاف نجيب قائلاً : "كنّا موالين للعرش في عام 1942 ولكن تغيرت أشياء كثيرة منذ ذلك الحين "، وأجاب فاروق :" نعم أنا أعلم ،ثمّ قال : آمل أن ترعى الجيش جيداً وتعلم أنّ جدي هو من قام بتشكيله "، وردّ عليه نجيب : "نأ الجيش المصري في أيدٍ أمينة".

(B)الانقلاب يتحوّل إلى دكتاتورية عسكرية

نهاية النظام السياسي القديم

كانت المميزات الظاهرة الأولى لانقلاب 23 يوليو العسكري في مراحله المبكرة هي الاعتدال الخادع ، ومظاهر التقيد بالقانون ، والتعبير عن احترام الديمقراطية والدستور . وفي نهاية الأسبوع الأول للانقلاب تحدّث الدكتور سنهوري ، الفقيه المعروف ورئيس مجلس الدولة ، بتفاؤل حركة الجيش المصرية كأوّل حركة عسكرية في العالم لا تتجاوز أهدافها ، فالانقلابات العسكرية التي وقعت من قبل قادت إلى نتائج مختلفة ". تبع البيانات المتحفظة الأولى للانقلاب ، التي أذاعها العميد نجيب ، إنشاء حكومة مدنية ، المغادرة السلمية للملك فاروق، والمحافظة على النظام الملكي . قادت هذه الإجراءات إلى اعتقادالكُتّاب والمراقبين الآخرين بأنّه ليس لدى الضباط نية للاستيلاء على السلطة أو تحويل الانقلاب إلى ثورة سياسية واجتماعية، أنّ الظروف هي التي أجبرتهم للاستيلاءعلى السلطة لإجراء التغييرات لاحقاً .

في الحقيقة ، لم يحمل جميع الضباط نفس الآراء حول مسألة دورهم السياسي أو تغيير النظام السياسي والاجتماعي .وكانت نواة الثّار الصلبة هي التي أرادت التغييرات الثورية وسعت جاهدة نتيجة لذلك للاستيلاء على السلطة والقيام بالثورة ، ولتوسع الثورة لاحقاً للحفاظ على السلطة. قادت اختلافات وجهات النظر هذه في نهاية المطاف إلى الانسحاب القسري لهؤلاء الضباط الأحرار الذين اختلفوا مع المجموعة الراديكالية المتشددة(التي تدعو إلى التغيير الجذري). ولذلك كان ينبغي ألا يحتاج استيلاء الضباط الأحرار على الحكومة في نهاية الأمر لاعتذار ، طالمأنّ هناك أدلة تثبت أنّ ما أراده قادتهم المؤثرون من البداية لم يكن مجرد انقلاب، كما أعترف السادات بذلك ، بل تغيير ثوري في نظام الحكم وفي المجال الاجتماعي والاقتصادي. وكان الميثاق الذي قدمه عبد الناصر في عام 1962 أمام مؤتمر القوى الشعبية واضحاً جداً في هذا الصدد.وأشار الميثاق إلى أنّه لم يكن لطليعة الحركة بعد الانقلاب دليل للعمل ما عدا المبادئ الستة التي صدرت في المناشير السرية قبل الانقلاب وأصبحت لاحقاً جزءاً من ديباجة دستور عام 1956. احتوت المبادئ أصول الثورة وموجهاتها بوضوح وهي : تدمير الإمبريالية وعملائها الغادرين من المصريين ، القضاء على

نظام الإقطاع ، إنهاء الاحتكارات وسيطرة الحكومة على رأس المال ، إقامة العدالة الاجتماعية ، بناء جيش قومي قوى ، إقامة نظام ديمقراطي سليم وعلى ضوء هذا ينبغي للمرء أن ينظُر للبيانات في كتاب (فلسفة الثورة) عن خيبة أمل عبد الناصر لدى الجماهير ولدى قادة الرأي بعد الانقلاب كمجرد اعتذار للاستيلاء على الحكومة ولتبرير خاتمته : "أدركت أن مهمة الطليعة لم تكتمل بعد ، وإنما بدأت الآن فقط " . في نفس الوقت يمكن للمرأن يستبعد تماماً بلا مبرر ، بحقيقة بيانات الكتّاب المعاصرين الذين أكدوا أنه من غير المتوقع أن يحكم الضباط الأحرار ، أنه قد خاب أملهم بنهاية الأسبوع الأول لاعتقادهم أن النظام الجديد يمكن أن يُدار بالسياسيين القدامى .

يمكن استخلاص اثنين من الميزات الأخرى للانقلاب العسكري بالإضافة إلى اعتداله الخادع . الميزة الأولى هي إدعاءات الضباط الكثيرة والمتكررة بأن جميع التدابير والتغييرات قامت باسم الشعب وتعبيراً عن إرادة الشعب ، بالرغم من عدم اكتراث الشعب أو حتى امتلاكه رأياً في قرارات الضباط . الميزة الثانية هي إطاحة الضباط بالنظام السياسي القديم وتأسيس نظامهم الديكتاتوري تدريجياً ، وليس بين عشية وضحاها كما حدث في الثورة العراقية واليمنية. أظهر الضباط الأحرار المصريون الصبر والمهارة التكتيكية في القضاء على خصومهم والقيام بتغييراتهم . ساعدت الإصلاحات والتجديدات التي أدخلها الضباط عندما استولوا على السلطة كاملة ، في إضعاف أو القضاء على خصومهم كان حُكم مجلس الضباط العسكري أو "مجلس قيادة الثورة" محدوداً ولفترة شهر ونصف فقط (23 يوليو -7 سبتمبر 1952) ، كان حُكماً غير مباشر تحت إدارة على ماهر رئيس مجلس الوزراء. أُنشئ مجلس وصاية للطفل الملك من ثلاثة أعضاء بقيادة الأمير عبد المنعم، وابن الخديوي عباس الثاني، والعقيد رشاد مهنا كعضو ممثل للجيش تم اتخاذ اثنين من البنود الهامة في الأسبوع الأول للانقلاب تمثلت في قطع العلاقات مع النظام القديم وممارساته. تقرر يوم 28 يوليو أن يكون مقر الحكومة الدائم بالقاهرة ، والذي يكون عادةً بالإسكندرية خلال أشهر الصيف . أُلغيت بعد يومين (أي يوم 30 يوليو) جميع الألقاب الفخرية مثل باشا وبك مع الاحتفاظ بالميداليات التي ارتبطت بتلك الألقاب .

كانت التنمية الواضحة خلال الفترة الأولى من حُكم على ماهر بداية الصراع العلني بين نفوذ حزب الوفد بقيادة النحاس وبين الجيش، أيد حزب الوفد الحكومة الجديدة وقبل كذلك حركة الجيش استناداً على وعد نجيب باحترام الدستور وإجراء الانتخابات في أكتوبر. مع ذلك، لم يكن المجلس السياسي العسكري مستعداً للعودة إلى النظام البرلماني القديم أو التعاون مع الأحزاب القديمة وقادتها . تحدى النحاس القادة العسكريين في النصف الثاني من أغسطس وأصر على العودة إلى الحكم البرلماني . في ذات الوقت امتنع ماهر عن تمرير قانون الإصلاح الزراعي الذي أعده

الضباط وأُقيل ماهر بسبب ذلك في يوم 7 سبتمبر . وهكذا خطا المجلس السياسي العسكري خطوة أكثر نحو الحكم الديكتاتوري ، وأمر النظام في نفس اليوم بإلقاء القبض على ثلاثة وأربعين من القادة السياسيين من النظام القديم وعين الفريق نجيب رئيس وزراء الحكومة المدنية الجديدة ، كما تم تعيين سليمان حافظ ، خصم حزب الوفد، نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية . ولم يستطع أحمد أبو الفتح ،الكاتب و المتحدث الوفدي ، إثناء صديقه القديم عبد الناصر ، الذي كان يهيمن على قرارات مجلس قيادة الثورة حينها ، عن إلقاء القبض على السياسيين وبناءً على ذلك كتب مقالاً في افتتاحية صحيفته (المصري) بعنوان " إلى أين سنذهب ؟ إلى الديمقراطية أم الديكتاتورية ؟ " .

سنّت الحكومة الجديدة يوم 9 سبتمبر 1952 قانون الإصلاح الزراعي .وقُدِّم القانون لنزع ملكية العقارات التي تتعدى الـ 200 إلى 300فدان وإعادة توزيعها بين الفلاحين ، وتخفيض الإيجارات للمزارعين المستأجرين ، وزيادة أجور عمال الزراعة.توقع مجلس قيادة الثورة و الحكومة بذلك ومن بين أشياء أخرى ، كسب شعبية بين الجماهير وكسر السلطة السياسية للطبقة المالكة للأرضي . لم تكن الحكومة الجديدة مستعدة بعد لحل الأحزاب السياسية ، ولكن كخطوة في هذا الاتجاه أمرتهم في سبتمبر بإعادة تنظيم نفسها في غضون شهر وإعداد قائمة بأهدافها ، وبيان مصادر أموالها، وأسماء ضباطها . استجابت الأحزاب وانسحب النحاس من القيادة الفعلية لحزب الوفد بعد شيء من المعارضة ، وانتخب النحاس رئيساً فخرياً ولكن اعتبر إعادة تنظيم الحزب أمراً غير مقبول . لم يرغب الضباط أساساً في الأحزاب بحجة أنها ضد مفهوم الثورة . وهدفت كل الخطط والأوامر لتطهير وإعادة تنظيم الأحزاب لكسب الوقت وتهيئة الرأي العام للنتيجة الحتمية. عندما سعى حزب الوفد للطعن في قرار مجلس قيادة الثورة عبر المحاكم ، قامت الحكومة بمنح محمد نجيب السلطة العليا لمدة ستة أشهر دون الخضوع للمراجعة القضائية. وصاحب هذا الإجراء اعتقالات للسياسيين وإحالة 450 من ضباط الجيش للمعاش . وفي خطوة أُخرى نحو الحكم العسكري المباشر، قرر مجلس قيادة الثورة في نهاية سبتمبر تعيين ضباط في عدة إدارات حكومية عرفوا باسم "نُ نتدبي القيادة" ، وذلك لتأمين تنسيق سياسة الجيش والإجراءات الإدارية. ويوم 10 ديسمبر 1952 ألغى نجيب " باسم الشعب " دستور عام 1923 الذي ظّل لأكثر من أربعة أشهر بعد الانقلاب ، وبالتالي حكم المجلس العسكري مباشرةً .

وتبِع إلغاء الدستور حل جميع الأحزاب السياسية يوم 16 يناير 1953 عدا جماعة الإخوان المسلمين التي لم يكن للعسكر الوقت الكاف للفكاك منها ، بينما ركزوا على تدمير حزب الوفد . بدأ الحكام العسكريون استخدام فكرة "مؤامرة أجنبية " و" عقلية رجعية" في إعلان يوم 16 يناير الذي تم بموجبه حل الأحزاب ومصادرة أموالها ، وذلك لتبرير عملهم . وأقيمت فترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات

"حتى تنعم البلاد بالاستقرار والإنتاجية " و "لتمكننا من إقامة حكومة ديمقراطية ودستورية سليمة " . تمّ تحديد نظام الحكم للفترة الانتقالية في إحدىعشر ة مادة في الإعلان الدستوري الذي صدر يوم 10 فبراير 1953 ، والذي أعلنأّ جميع السلطات مصدرها الأمّ ة ، وكفالة مختلف الحريات الشخصية في حدود القانون . منح مجلس الوزراء السلطة التشريعية والتنفيذية (المادتين 9 و 10) . وتمّ تشكيل مؤتمر من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ليحدد السياسة العامة للدولة ومناقشة تصرفات كل وزير في وزارته (المادة 11) . تولي قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة سلطات السيادة العليا (المادة8)، واعترف نجيب صراحةً بأنه : " وأصبحتبالتالي دكتاتوراً مكروهاً ". وأوضحت هذه التطور ات الجديدةحقيقةأّن الثورة كانت مدعومة فعلياًبأقليةٍ صغيرة فقط من الشعب ، بينما كان أعدؤ ها أقوياءوفي نهاية المطاف تولى مجلس قيادة الثور ة السلطة خلال الفترة الانتقالية والذي ترأسه الفريق نجيب بعد تناز ُل عبد الناصر عن المنصب لصالحه في 17 أغسطس 1952. مع ذلك كانت قرارات مجلس قيادة الثورة تتُّخذ بأغلبية الأصوات ، واستمر عبد الناصر ومؤيدوه القدامى في لعب الأدوار الحاسمة .

قصُد من إنشاء الدكتاتورية العسكرية التخلي عن المبادئ والأفكار التي قاتل القادة العسكريون النظام القديم من أجلها .انتقدوا الأحكام العُرفية لحكم فاروق ، والرقابة على الصحف و الاعتقالات السياسية للأشخاص ، و انتقدوا كذلك حل البرلمان .ولكنهم وبعد أقلّ من ستةِ أشهر من انقلابهم تورّطوا بتصرفاتهم مظاهر حُكم فاروق التعسفي بكثير. ذلك لأنهم وقعوا على ما يبدو في حُب السلطة التي جاءتهم بسهولة ، ووجدواذأّه من الصعب التخلي عنها والعودة إلى ثكناتهم . برّ روا ديكتاتوريتهم بحجُّ ةنأّهم كانوا أمناء على المصلحة الوطنية وعليهم اتّخاذ كافّ ة الإجراءات اللازمة لتنفيذ الإصلاحات المرجوّ ة . كما هو الحال في معظم الدكتاتوريات التي تلي الانقلاب العسكري ، كان عليهم خوض النضال باستمرار للقضاء على جميع المعارضة بما في ذلك شركائهم السابقين في الانقلاب .

أولّ من تمّ التعامل معه بين الضباط الذين عارضوا النظام العسكري كان عقيد المدفعية الجليل رشاد مهنا ، الذي كان عضواً بمجلس الوصاية وتمّ ت إقالته من منصبه في 14 أكتوبر 1952 ووضع تحت الإقامة الجبرية ، وذلك لسخريته من برنامج الإصلاح الزراعي الذي اعتبره إجراءات شيوعية ، وكذلك لاعتبارهمتورطاً للغاية مع الإخوان المسلمين .ووفقاً لعبد الناصرنإّ رشاد مهنا كان يريد تقويض أُسس الثورة العسكرية . وفي يوم 16 يناير 1953القيُّ القبض على مُ هناو أربعة وعشرين ضابطاً آخر وخمسة عشر مدنياً لاشتراكهم في الإعداد لثورة مضادة. وحوكم مهنا أمام محكمة عسكرية بقيادة عبد الناصر، الذي كان حينها رئيساً بالوكالة ، مع أعضاء مجلس قيادة الثورة

كقُضاة تمّ الحُكم عليه في نهاية مارس بالسجن المؤبد، بينما حُكم ثلاثة عشر من زملائه المتآمرين بالسجن لمدة تتراوح بين سنة وخمس عشرة سنة . كان المقصود من توقيت حل الأحزاب السياسية واعتقال مهنا في 16 يناير تبرير عمل المجلس العسكري ، كما قال السادات في وقت لاحق، خوفاً من خطر تحالف مهنا مع الأحزاب ، وبالتالي كان على الثورة سحقهم قبل أنْ يتمكنوا من طعنها في الخلف وبإقالة مهنا تمّ حل مجلس الوصاية وترك الأمير عبد المنعم وصياً وحيداً .

في نفس الوقت الذي أُلقي فيه القبض على مهنا ، تمّ إلقاء القبض كذلك على المقدم محمد الدمنهوري ، محافظ الصحراء الغربية ، وذلك بتهمة التآمر لانقلاب مضاد لوحده. وحكم عليه في يناير بالإعدام ومن ثمّ خُفِّف الحكم بالسجن مدى الحياة. آخر محاولة مستقلة وغير مكتملة للاستيلاء على السلطة قام بها ضابط الشرطة العسكرية رأفت شلبي يُحكى أنّ هذه كانت الحادثة الأولى التي يستخدم فيها الجيش أشرطة أجهزة تسجيل لتجريم خصومهم، ويُقال أنّ عبد الناصر نفسه تباهى بالكيفية التي دخل بها الضباط بأجهزتهم منزل شلبي وتظاهروا بأنّهم مستعدون لدعمه. منذ ذلك الحين لُتُخدمت أجهزة التسجيل المتنوعة والأكثر حداثة في الجيش ، والمكاتب الحكومية ، والجامعات ، والفنادق والمصانع ، وقد اُستخدمت هذه الأجهزة بواسطة جواسيس وعملاء الاستخبارات ومخبري النظام الذين شملوا من ضمن آخرين ، السائقين ، وماسحي الأحذية، والنادلين ، وخدم المنازل .

في 18 يونيو 1953 أعلن مجلس قيادة الثورة بموجب مرسوم و"باسم الشعب" نهاية النظام الملكي وسُلالة محمد علي وإقامة الجمهورية تمّت الإطاحة بالملك الطفل أحمد فؤاد الثاني، ولإعلان الفريق نجيب رئيساً للجمهورية يعتقد الضباط أنّ الوصاية لم تضمن الاستقرار للبلاد وشجّعت أعداء النظام على التآمر . ووفقاً لنجيب ، إنّ رفقاءه من الضباط الأقلّ رتبةً كانوا يودون إعلان الجمهورية في وقت سابق لكنهم آثروا الانتظار حتى يتمكن الشعب من التصويت على الدستور . ويُقال أيضاً إنّ نجيب عارض عملية الإطاحة بالنظام الملكي، وبالتالي أثار انتقادات حادة ، ممّا جعل عبد الناصر ينتقده بعنف وقال له بغضب "نحن صنعناك وعيناك رئيساً علينا ومازلت أنت تتحدث عن التزامنا للشعب " من الواضح أنّ مجلس قيادة الثورة فكّر في منح نجيب الرئاسة فقط مع الاحتفاظ برئاسة الوزراء لعبد الناصر، ولكن تردد نجيب في قبول إعلان الجمهورية حمل زملاؤه على منحه كلا المنصبين، وبالتالي جمع نجيب منصب الرئيس ورئيس الوزراء ، ورئاسة مجلس قيادة الثورة. أصبح عبد الناصر نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية، وللمرة الأولى منذ الانقلاب أصبح عبد الناصر معروفاً للعامة علناً تمّ تخفيض عدد المدنيين بالحكومة وأُعطيت الوظائف الرئيسية للضباط . اعتقد الفريق أوّل نجيب أنّ "عسكرة الحكومة " هذه حكمة غير مضمونة العواقب

ومشكوك فيها .

أعلن الضباط بعد ثلاثة أشهر من إعلان الجمهورية تشكيل محكمة الثورة في سبتمبر ، وذلك لمحاكمة مهددي أمن الدولة ونظامها الجديد ، ومحاكمة الذين يدعمون الاستعمار والحكم الفاسد في الماضي. وفي يوم 20 سبتمبر 1953 أُلقي القبض على السياسيين البارزين في النظام الملكي، وشملت قائمة المعتقلين إبراهيم عبد الهادي ، رئيس الوزراء وزعيم الحزب السعدي السابق، وفؤاد سراج الدين، الزعيم الوفدي البارز. أظهر مجلس قيادة الثورة قلقه الواضح من الانتقادات المتزايدة والإشاعات المعادية للنظام ، وقلقه من المطالبات الواضحة بالدستور. وكانت المحاكمات ترمي إلى إسكات النقاد وزعزعة ثقة الشعب في القادة السياسيين النافذين وتدميرهم باستخدام موضوع التآمر مع القوى الأجنبية ، ذلك الموضوع الذي استُخدم طوال فترة الحكم العسكري والحكم الناصري . ترأس البغدادي المحكمة وكان العضوان الآخران ضابطين آخرين من مجلس قيادة الثورة ، وهما أنور السادات وحسن إبراهيم .حدّ مجلس قيادة الثورة الإجراءات القضائية والمدعي العام والقضاة من بين أعضائه ، وذلك بحجّة أنّ المحكمة ثورية ، كما صادق على أحكام المحكمة .وقضت المحكمة على رئيس الوزراء السابق عبد الهادي بالموت بتهمة الخيانة المزعومة وبالفساد وحكم سراج الدين بالسجن خمسة عشر عاماً لارتكابه جرائم مختلفة بما فيها تهمة المسؤولية عن حريق القاهرة . وقد أُدين النحاس ولكن لم يصدر حكم في حقه ، للتغاضي عن سوء تصرفه بالارتباط بحزب الوفد . كشف الفريق نجيب في وقت لاحق عن أنّ الحكم القضائي ضد سراج الدين كان "خطأ وظلماً." وأعلن أيضاً أنّه لم يحب أحد هذه المحكمة وقال : " وألغيناها بأسرع ما يمكننا بأمان ". قضت هذه المحكمة في إحدى وثلاثين حالة منذ أول محكمة عُقدت فيها يوم 26 سبتمبر 1953 وحتى حلها يوم 30 يونيو 1954 ومن أهم نتائج نهاية الحكم الملكي والمحاكمات الثورية مصادرة 180,000 فدان من أراضي العائلة المالكة.

(4) ناصر في مواجهة نجيب :

الانقلابات والانقلابات المضادة . فبراير - مارس 1954

بدأت الأزمة بين الفريق نجيب ورفقائه الأقل رتبة بقيادة العقيد جمال عبد الناصر بسلسلة من الاختلافات والخلافات بشأن القضايا السياسة والإجراءات ، ودخلت في 25 فبراير 1954 مرحلتها الحاسمة . وانتهت الأزمة في 29 مارس بهزيمة نجيب وظهور عبد الناصر كرجل مصر القوي بعد أربعة وثلاثين يوماً من الانقلاب والانقلابات المضادة ، والتي لازمتها المظاهرات والفوضى . وكانت العوامل الأساسية الكامنة وراء الأزمة هي : العامل الأول: سوء التفاهم بين

الطرفين على دور وصلاحيات الفريق نجيب ، العامل الثاني : الخلاف على فك ارتباط الجيش بالسياسة وإعادة الحكم الدستوري ، والعامل الثالث كان اختلاف المواقف ووجهات النظر حول مدى وسرعة تنفيذ التغييرات الثورية. بجانب هذه العوامل، يمكن الإشارة إلى أن الحكم العسكري كان يتسم بالغيرة الشخصية والشكوك والمؤامرات .

طلب الضباط الأحرار من الفريق نجيب ليكون قائد جبهة حركتهم لكي يعطي الحركة مظهراً من الاحترام أمام الرتب العليا وليمنحها الكمال والشعبية . كانوا يعتقدون أن الألقاب والأوسمة المختلفة ستجعل نجيب يرضى بهذا الأمر، وبأنه لن يطالب بسلطات أكثر من التي منحها له مجلس قيادة الثورة اعتقد نجيب بأنه وكرئيس دولة ورئيس وزراء وقائد للثورة ، عليه ممارسة بعض السيطرة والسلطة ، ولكن الممارسة الفعلية للسلطة كانت للأغلبية بمجلس قيادة الثورة الذي يسيطر عليه عبد الناصر فعلياً . وتوقع نجيب بحكم موقعه كذلك أن يكون مسئولاً عن كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، لكنه لا يستطيع فعل ذلك ، وكما قال إنه لا يتحمل المسؤولية عن تصرفات لم يوافق عليها أو يتم استشارته فيها ، وقال إنه لم يعد قادراً على الاستمرار في التظاهر بإدارة أمور يديرها آخرون .

ساهم اعتدال وشعبية نجيب إلى حد كبير في النجاحات الأولى لحركة الجيش . رأى الشعب في وجوده ضماناً للوفاء بالوعود التي قطعها الجيش لاستعادة الحكم الدستوري والقضاء على الفساد. دعم نجيب زملاءه الأقل رتبة في مواجهة الأحزاب السياسية وساعد في ضمان استقرار النظام . وكان نجيب متديناً ويكره الحكم الظالم والتعسفي . وسمع عن تذمُّر الناس عن السلوك التعسفي للضباط الصغار في الإدارة، ولم يخفِ عدم رضاه عن زملائه حينما قال : "هؤلاء الشباب طائشون...، ولم يعد يستمعون إلي ، تراكمت أخطاؤهم الغبية ويتجهون نحو كارثة" . يعتقد نجيب أنه يجب على الجيش العودة إلى ثكناته لسبب واحد وهو أنه أصبح ضعيفاً نتيجة لانخراطه في إدارة الدولة والسياسة مع ذلك زعم أن نجيب لم يكن ينوي حل مجلس قيادة الثورة أو استعادة الأحزاب القديمة أو الدعوة لوقف الثورة ، بل أراد كسب تأييد شعبي للحركة عن طريق تجريد الحكومة من العسكريين تدريجياً وتكوين جمعية تأسيسية ، وإعداد الشعب لإجراء انتخابات حرة.

ووفقاً للسادات إن نجيب كان يخشى من كلمة " ثورة" وحاول وقفها بالمظهر الخادع للدعوة للدستور والانتخابات والأحزاب . ولكن تساءل السادات عن الكيفية التي يمكن من خلالها أن يُحقق نجيب الديمقراطية ويُنفذ أهداف الثورة خشية صغار الضباط ، بمن فيهم السادات وعبد الناصر ، من الحكم الدستوري والديمقراطية اللذين يعنيان عودة الأحزاب القديمة وقادتها. كانوا على ما يبدو مهووسين بفكر مرعب لما يمكن أن يحدث لهم إذا عادت الديمقراطية بسياسييها القدامى ، وكانوا

مهووسين كذلك بفكرة عدم استمرار مسيرة الثورة ، أو عدم قدرتها على الوقوف على قدميها بدونهم . وقال السادات ينبغي أن ْ يقود الثورة الذين شاركوا فيها وا ِلا " ماذا سيكون دور الذين صنعوا الثورة ؟ ، هل ينضمون لتنظيمات الدراويش ويلتحون ، أم ماذا سيفعلون ؟ " . وكان الخوف من الديمقراطية القديمة والقلق الصادق أو المزعوم حول مصير الثورة من الأسباب المنطقية من وجهة نظرهم للاحتفاظ بالسلطة ومنع نجيب أو أي ّ شخص آخر من أخذها بعيداً عنهم.

لم تدم طريقة نجيب لقيادة البلاد طويلاً بكل ما قامت به بسبب أن ّ موقفه منذ البداية كان متزعزعاً و جاءت تحت ظروف خاصة من الحكم العسكري يعتقد زملاؤه أن ّهم صنعوه وجعلوا له مكانة وأن ّه مدين لهم بكل شيء ،إضافةً إلى ذلك فقد سيطروا على مختلف القيادات في الجيش. رغم ذلك فقد ُحظي نجيب بالاحترام وبشعبية كبيرة وسط الجيش والجماهير لسمعته الحسنة و اعتداله وأمانته المجردة. لم يدرك أبدا السبب الذي جعل وضعه صوريا بتلك الطريقة . أمسك عبد الناصر بحرية إصدار البيانات السياسية بالتعاون مع صلاح سالم ودون استشارة نجيب ذلك في محاولةٍ منه لعزله كما دعا وزراء الحكومة إلى مكتبه واتّخذ قرارات وفرضها على نجيب في اجتماعات مجلس الوزراء أو في الاجتماعات المشتركة بين مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة.

حدثت الأزمة الواضحة بين نجيب و عبد الناصر يوم 13 يناير 1954 ، ذلك عندما تم ّ حظر جماعة الإخوان المسلمين دون استشارة الأو ّل . ففي اليوم السابق للقرار اندلعت مظاهرات بجامعة القاهرة سب ّ فيها الطلاب المنتمون لجماعة الإخوان عبد الناصر ووصفوه بالديكتاتور وبالألعوبة في اليد الأنجلو. أمريكية حاولت الشرطة التدخل وتم ّ إحراق إحدى سياراتها الجيب. أُصيب عدد من الطلاب في الشجار بين الإخوان المسلمين وأعضاء من (هيئة التحرير) . ونتيجة لذلك حظر عبد الناصر جماعة الإخوان المسلمين وأغلق مقراتها ، واعتقل مرشدها العام حسن الهضيبي مع مئات من أعضاء الحركة . انتقد نجيب عملية الاعتقالات والإجراءات القمعية ، وطلب حق النقض (الفيتو) على قرارات مجلس قيادة الثورة أخبره الضباط أن ّ هذا قد يعني الديكتاتورية ورفضوا طلبه. اعتقد البعض أن ّ نجيب حاول أن ْ ينفذ " انقلاباً حقيقياً " ، ولكنه ادّعى أن ّه طلب حق نقض محدود يمكن إلغاؤ ه إذا فعل المجلس ذلك بصورة علنية .

في يوم 23 فبراير 1954 قدم نجيب استقالته لمجلس قيادة الثورة قائلا : "...لم يعُد بإمكاني القيام بسلطاتي في الحكم بالطريقة التي اعتبرها مناسبة لخدمة المصالح القومية ." . كان التوقيت مناسباً لأنّه كان من المقرر أن ْيُغادر إلى السودان مع صلاح سالم في 28 فبراير لحضور افتتاح البرلمان المنتخب حديثاً .أرسل مجلس قيادة الثورة الشافعي وجمال سالم فوراً إلى منزل نجيب .ووفقاً لنجيب فقد تم ّ التوصل إلى اتفاق على الاحتفاظ بالاستقالة سراً حتى عودته من السودان

ومن ثمّ يتخذ المجلس قراراً حول سلطاته.غير مجلس قيادة الثورة رأيه على ما يبدو بعد فترةٍ وجيزة وعقد اجتماعاً مطولاً مساء يوم 25 فبراير بقصر الجزيرة ، حيث تعالت فيه الأصوات على غير العادة ، وبدا أنّ السادات وضع مسدسه على الطاولة. أعلن صلاح سالم بعد مناقشات مستفيضة قبول استقالة نجيب وتعيين جمال عبد الناصر مكانه رئيساً للوزراء و رئيساً للمجلس ، في حين ظلّ منصب رئاسة الجمهورية شاغراً . وهاجم الشاب جمال سالم الرئيس المستقيل نجيب في الصحافة والإذاعة ، مما أثار هياج الشعب ضد مجلس قيادة الثورة. ووضع نجيب قيد الإقامة الجبرية، وقطعت خطوط تلفوناته ، واستبدل الحرس الجمهوري المرافق له بالشرطة العسكرية و قوات المشاة ، ومنعت حركة الدخول والخروج لمنزله .

وبعد أقلّ من أربع وعشرين ساعة من انقلاب يوم 25 فبراير السلمي الذي خلع نجيب وقع انقلاب آخر مضاد فرض بموجبه عودة نجيب للحكم . قلق الشعب وحزن من سماع أخبار إقالة نجيب ، وأعربت حكومة السودان ،التي تكن احتراماً كبيراً لنجيب ،عن استنكارها وأرسلت لاحقاً وفداً ليطالب بأخذ نجيب إلى السودان أو الحصول على وعد بإطلاق سراحه. ، ولكن الحراك الحاسم لصالح نجيب كان من العناصر الليبرالية في الجيش وخاصة خالد محيي الدين ومن ضباط سلاح الفرسان الذين كانوا قريبين من نجيب . التقوا مساء يوم 26 فبراير بعبد الناصر واحتجوا بشدة على ما فعله بنجيب . وقالوا لهإنّ السلطة ذهبت بعقله وإنّه فضل السلطة على الجيشوأذّنه عوضاً عن تحرير البلاد استبدل استبداد فاروق باستبداده . توجهت قواتهم المدرعة بالمدافع نحو المبنى في العباسية للمساعدة في الضغط على عبد الناصر. حاول الأخير بلا فائدةأن يقنعهمأنّه ينشد مصلحتهم كضباط وحذرهم من عودة الحكم البرلماني الذي سيصحب معه فؤاد سراج الدين وبقية السياسيين القدامى. تراجع عبد الناصرفي النهاية ووافق على عودة نجيب شرطة أن يتولى خالد محيي الدين رئاسة الوزراء . ذهب خالد إلى منزل نجيب وأقنعه بقبول هذا الشرط ، وافق نجيب ولكنه توقعأن يواصل الأعضاء الآخرون من مجلس قيادة الثورة تعاونهم .

في صبيحة يوم 27 فبراير اختطف ضابطا من الشرطة العسكرية الفريق نجيب من منزله بعيد موافقته على اقتراح خالد ، واقتاداه إلى مقر المدفعية في ألماظة ومن ثمّ قاموا بإخراجه من الباب الخلفي وتوجهوا به إلىالصحراء ، واعتقد نجيب أنهّ سيقتل ، ولكن أمر عبد الناصر بإطلاق سراحه وأوفي بوعده بإعادته إلى الرئاسة.أحد التفسيرات التي قدّمت حول عملية اختطاف نجيب بعد الانقلاب المضاد الذي قام به ضباط سلاح الفرسان هو اعتقاد وحدات الجيش الموالية لعبد الناصر أنّ المتمردين اعتقلوه ، وتبعاً لذلك قاموا بهجوم مضاد على نجيب. وتفسير آخر لمحمد نجيب نفسه قالإنّ مجلس قيادة الثورة حاول تجنب معركة غير متكافئة بين أنصار المجلس وأنصاره .

أعلنت الإذاعة يوم 27 فبراير عودة نجيب للرئاسة وعبد الناصر رئيساً للوزراء وليس خالد محيي الدين كما أُتفق عليه . ناشد مجلس قيادة الثورة الشعب بتوحيد الصف ونسيان ما حدث . وبعد وقت قصير صدرت الصحف تظهر عبد الناصر ونجيب مبتسمين ومتماسكين معاً يداً بيد . وفي اليوم التالي ، يوم 28 فبراير، دخل نجيب إلى القصر الجمهوري (قصر عابدين) ، وقال من على الشرفة مخاطباً الحشد الهائل الذي جاء ليهتف له أنّ الأزمة كانت "سحابة صيف وعدت بسرعة. "وفي نفس الوقت أعلن نجيب ، ودون الحصول على إذن من مجلس قيادة الثورة، أنّه سيتم دعوة الشعب لانتخاب البرلمان قريباً ، وردّت الحشود بتصفيقٍ حاد أملاً في استعادة حرياتهم الدستورية. حاولت الأحزاب السياسية القديمة والقوى المعارضة للنظام العسكري بصورة عامة الاستفادة من موقف نجيب من الأزمةفي حين عوّلت الدوائر الأجنبية على نجاحه لانزعاجهم من النمو الرهيب لليسار تحت حكم عبد الناصر يقُال أنّ الولايات المتحدة وحدها دعمت وشجّعت عبد الناصر خلال الأزمة و لا تحبذ إعادة الديمقراطية البرلمانية .

انتهت بالتالي المرحلة الأولى من النضال العصيب في 28 فبراير بهزيمة مؤقتة لعبد الناصر، والذي مازال يحظى بدعم زملائه في مجلس قيادة الثورة الذي أثبت أنّه ذو قيمة كبيرة ، على الرغم من أنّ الغالبية العظمى من الشعب والجيش كانت ضده ، .وتمثّلت التكتيكات التي اتبعها عبد الناصر في تقديم تنازلات لنجيب وللشعب فيما يتعلق بمسألة الحكم الدستوري ، ولكنه سعى في الوقت نفسه للفوز بسند الجيش وبمساعدة اللواء عامر ، وشلّ سلطات نجيب واستغلال أخطائه. غادر نجيب يوم 29 فبراير إلى السودان مع صلاح سالم ، لكنه عاد بسرعة نتيجة لأعمال الشغب الدامية في الخرطوم والتي نظّمتها عناصر مناوئة للوحدة مع مصر . وأسفرت الأحداث عن مقتل أكثر من عشرين شخصاً .

أعلن مجلس قيادة الثورة يوم 5 مارس 1954، وبعد وقت قصير من عودة نجيب إلى القاهرة، إلغاء الرقابة على الصحف ، ورفع الأحكام العرفية ، وبانعقاد جمعية تأسيسية يوم 23 يوليو لتعتمد بعد المناقشات مشروع الدستور، ولتكون هذه الجمعية كبرلمان مؤقت حتى انتخاب برلمان جديد . أظهرهذا التنازل ما سُمِّيَ "بعبقرية ناصر التكتيكية " ، ولكن ينبغي ألا يستبعد المرء الضغط الشعبي على عبد الناصر و على مجلس قيادة الثورة ، إلى جانب السند المؤيد لنجيب من الشخصيات البارزة مثل علي ماهر والدكتور السنهوري . وبعد أربعة أيام ، أي يوم9 مارس، استعاد نجيب منصب رئيس الوزراء ، وبالتالي عادت إليه نظرياً سلطاته السابقة الكاملة قبل الأزمة ، بينما ظلّ عبد الناصر في الخلفية في منصبه القديم كنائب لرئيس الوزراء . ساعد اللواء عامر عبد الناصر في تعزيز سيطرة أصدقائه على الضباط بالتآمر على معارضيه بنقلهم أو عزلهم ، بينما كافأ أنصاره

بالترقيات . ظلّ عبد الناصر يذكّر الضباط مرةً أخرى أنّه ينشد مصلحتهم كضباط وأنّهم كانوا لا شيء قبل النظام العسكري وأصبحوا كل شيء بعده . وقال لهم إنّ فُقدان الجيش للسلطة يعني الاحتقار وحصولهم على مرتبات ضعيفة ، وأسلحة سيئة. وحاول أيضاً في تحذيراتٍ مماثلة تحريض النقابات العمالية ضد استعادة الحكم الدستوري .

وفي يوم 20 مارس 1954 بدأ الملك سعود ، ملك المملكة العربية السعودية ، زيارة رسمية طويلة إلى مصر. رأى عبدالناصر أنّ هذا هو الوقت الملائم ليبدأ انقلابه الثاني الحاسم ضد نجيب . أصدر مجلس قيادة الثورة في 25 مارس بياناً أعدّه عبد الناصر دلّعى فيه بأنّه سينقُل السيادة إلى الجمعية التأسيسية في 24 يوليو، و أنّ الثورة ستنتهي حينها . وكانت الإعلانات التي وردت في البيان عبارة عن مناورة تكتيكية متعمدة لتهيئة الساحة للاضطرابات التي أعدّها عبد الناصر وزملاؤه من الضباط الصغار شعر نجيب بأنّه خارج المناورة لأن نصّ البيان التف حول ما أراده .

صاحب مناورة يوم 25 مارس المعدّة بصورةٍ جيّدة ، الإفراج عن الهضيبي وغيره من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في الوقت نفسه بدأت القوى التي أعدّها عبد الناصر وزملاؤه بمجلس قيادة الثورة في احتجاجاتهم العنيفة ضد عودة الحكم المدني . في صباح يوم 26 مارس بدأ ضُباط الحرس الوطني الذين نظّمتهم حركة التحرير لتصبح ميليشيا لعبد الناصر، في تنظيم مظاهرات عديدة في القاهرة وفجّروا القنابل لزعزعة الأمن العام . واستخدمت حافلات وقطارات الجيش لنقل الحرس الوطني من المحافظات ، في حين قاد حركة الاحتجاج كلاً من كمال حسين ، قائد الحرس الوطني، وأعضاء بارزين من هيئة التحرير مثل طعيمة والطحاوي.

في صباح يوم 27 مارس أعلن اتحاد عمال النقل في القاهرة، الذي يترأسه صاوي أحمد صاوي ، الذي فاز بانتخابات الإتحاد بمساعدة من عبد الناصر، إضراباً عاماً شلّ مدينة القاهرة. عِلم أنّ الإضراب كان مُخططاً له مسبقاً ليُنفّذ في ذلك اليوم بالفعل وذلك بسبب خلاف نشأ بين العمال وشركات النقل ، ولكن استغل عبد الناصر الحدث ووزع منشورات تدّعي أنّ عمال النقل يحتجون ضد الانتخابات وعودة الأحزاب ، ويطلبون من مجلس قيادة الثورة المواصلة في حكم البلاد. ويُقال أنّ المتظاهرين كانوا يقُلون في القاهرة بسيارات الجيش ، بينما تمّ استئجار المتحدثين والمتظاهرين بإشراف من الحرس الوطني وهم يهتفون " تسقط الحرية .... تسقط الديمقراطية ....يسقط البرلمان". مع ذلك ، تمكن الطلاب من الوصول إلى الجامعة للتنديد بالمؤامرة المحاكة ضد استعادة الحكم المدني ، وأصدروا بيانات تدعم قرارات يومي 5 و 25 مارس ، ولكن سرعان ما فرّق هؤلاء الطلاب بعد وقت قصير من ناحيةٍ أخرى قامت مجموعة من الغوغاء التي جمعها العسكر وشاركت في الاضطرابات ، بحاصرة القصر الرئاسي وبعض المكاتب الحكومية يوم 28 مارس مرددين هتافات مؤيّدة للثورة

ومجلس قيادة الثورة. توجه المتظاهرون في اليوم التالي لمجلس الدولة لإهانة رئيسه الدكتور السنهوري لتعاونه مع نجيب المؤيّد للحكم الدستوري ، واعتدوا عليه بالضرب وأُصيب بجرح في رأسه . وعندما غادر الملك سعود القاهرة يوم 29 مارس رافقه نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة إلى مطار الألماظة بقنا ورد أن بعض الضباط اعتقدوا قبُيل مغادرة سعود أن نجيب حاول الهرب مع الملك وأذّنهم منعوه بسحبه من بين أحضان الملك ، وقيل كذلك إن السادات قام بصفعه على وجهه . أُصيب نجيب بانهيار في المطار وظهرت عليه علامات الإعياء والإنهيار الفعل وتمّ حمله إلى منزله .وانتهت الثنائية التي بينه وزملائه الشباب بهزيمته . في مساء يوم 29 مارس جنى عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة ثِمار جهودهم للأربعة أيام الماضية ، وأصدروا بياناً أعلنوا فيه تولي مجلس قيادة الثورة المسؤولية الكاملة مرةً أُخرى ، وتأجيل القرارات التي اتُخذت يومي 5 و25 مارس حتى نهاية الفترة الانتقالية .وتبع البيان إضرابات ومظاهرات طلابية ضد الدكتاتورية العسكرية ولكن تمّ قمعها، وأُغلقت الجامعات في الأسبوع الأوّل من أبريل . فقد نجيب منصبه كرئيس للوزراء لصالح عبد الناصر في 18 أبريل ، ولكنه بقى رئيساً للجمهورية إلى أن تمّت الإطاحة به يوم 14 نوفمبر . طرد مجلس قيادة الثورة ثلاثة من أعضائه وهم خالد محيُ الدين ، ويوسف صادق ، وعبد المنعم أمين ، وذلك لدعمهم لنجيب . أرسلت الحكومة خالد محيُ الدين إلى أوروبا يوم 6 أبريل وتكفلت بنفقاته . أعيدت الرقابة الصارمة على الصحافة وتمّ حل مجلس نقابة الصحفيين ، وأُلغيت الأحزاب مرةً أخرى باستثناء تنظيم الأخوان المسلمين ، كما أُعيد تنظيم وتطهير الجامعات.

وحينما أصبح عبد الناصر رئيساً للوزراء في 18 أبريل للمرة الثانية خلال شهرين ، قام بتعيين حسن إبراهيم وزيراً للدولة لشؤون الرئاسة ،وحسين الشافعي وزيراً للحرب .وفي اليوم الأول من سبتمبر أُدخلتتعديلات على الحكومة وتهيّأت لإجراء مزيد من عمليات التطهير ومواجهة التحديات وتم تعيين عامر وزيراًللحرب ، والسادات وزيراً للدولة . ودخل أعضاء مجلس قيادة الثورة العشرة جميعهم الحكومة أحالت الحكومة في أوّل شهر لها أربعين من أساتذة الجامعات للمعاش إلى جانب أكثر من مائة من الرتب العليا من ضباط الشرطة. وكانت جماعة الأخوان المسلمين المجموعة المعارضة الوحيدة المتبقية التي تشكّل معها النظام الجديد بعد مارس 1954 ، ولكنها سرعان ما استأنفت معارضتها واشتبكت مع الحكومةوزعّ الإخوان كتيبات يُمجدون فيها نجيب وأنّه " المنقذ وزعيم البلاد". وانتقدوا الاتفاق المبدئي مع بريطانيا على منطقة قناة السويس في يوليو . وفي 26 أكتوبر 1954 ، أي بعد أسبوع واحد من التوقيع على اتفاق رسمي مع بريطانيا لإخلاء منطقة قناة السويس ، أطلق سباك من القاهرة يُدعى محمود عبد اللطيف ، ينتمي إلى " التنظيم السري " لجماعة الإخوان المسلمين ، ثمانِ طلقات على عبد الناصر أثناء مظاهرة حاشدة بالإسكندرية.

أعطت محاولة الاغتيال الفاشلة هذه عبد الناصر الفرصة لكسر قوة الإخوان المسلمين تم ّ توقيف حوالي ألف من قادة وأعضاء الإخوان المسلمين بمن فيهم مرشد الإخوان الهضيبي ، وتم ّ تأليف "المحكمة الشعبية الخاصة" تحت إدارة ثلاثة أعضاء من مجلس قيادة الثورة ، وهم جمال سالم كرئيس للمحكمة ، وعضوية السادات وحسين الشافعي. بدأت محاكمة الإخوان في 9 نوفمبر . و أفضت شهادة المحاكمة إلى توريط الرئيس نجيب في المؤامرة ، وعلى الفور قام عبد الناصر بعزله . وفي 14 نوفمبر 1954 دعا حسن إبراهيم وعامر علىالفريق أو ّ ل نجيب إلى قصر عابدين وطُلاه إلى فيلا في إحدى ضواحي القاهرة حيث تم ّ وضعه تحت الإقامة الجبرية . وقال بيان مغتضب في الإذاعةتم" ّ اليوم عزل الفريق نجيب من منصبه كرئيس للبلاد" . لم يتجاوب سكان القاهرة مع الحدث هذه المرة كما فعلوا عندما أعلن نجيب استقالته للمرة الأولى في فبراير 1954 ، نتيجة لتغير الأزمان . فالطلاب السياسيون ، والإخوان المسلمون ، والشيوعيون، والزعماء الوفديون ، وضباط الجيش الذين كانوا قد تفاعلوا مع الحدث من قبل قد تفرقوا جميعاً أوتم ّ اعتقالهم ، بالإضافة إلى ترسخ الدكتاتورية بقوة . وانتهت المحاكمات بإدانة سبعة من القادة المتهمين بالموت وا ٍدانة مئات آخرينتم ّ تنفيذ حُكم الإعدام في ستة من المدانين بينما خُفِّ حُكم المرشد من الإعدام إلى السجن المؤبد .

كان نجاح الانقلاب الثاني ضد نجيب في نهاية مارس 1954الحدث الأكثر أهميةً في التاريخ الحديث لمصر والعالم العربيوعَنِيَ نهاية روح الاعتدالو التسوية التي كانت السمة المميزة حتى ذلك الوقت لجميع الأنظمة العسكرية العربية .وعَنِيَ ذلك أيضاً الهزيمة الساحقة لمحاولات استعادة حكومة برلمانية حرة في مصر. شعرت الدكتاتورية العسكرية تحت حكم عبد الناصر ، وفي غياب معارضة حقيقية ، بالحرية لحمل مصر ومعها الدول العربية الأخرى إلى مسار الثورية التي ظلت فوائدها وإنجاز اتها مشكوك فيها .

(5) المغامرات العسكرية في الديمقراطية

وضحت التغييرات الجذرية بشكل رسمي في النظام السياسي والاجتماعي تحت حكم وقيادة عبد الناصر كمتطلب أساسي من أجل التحرير والقوة الوطنية ولتحقيق العدالة الاجتماعية. أصدرت الحكومات المتعاقبة ،الديكتاتور ية أو الأقل ديكتاتورية ، قرارات التغييرات التي عادة ما يشار إليها باسم الثورة السياسية والاجتماعية والتي فرضت ديمقراطيتها واشتراكيتها الخاصة ،وعززت الصراع الطبقي وأممت المؤسسات الخاصة.

وبعد سقوط فاروق وجد عبد الناصر والمجلس العسكري الحاكمذأ ًه من السهل نسبياً تدمير

النظام السياسي القديم في مصر عن طريق حل الأحزاب ، والتخلص من المعارضة العسكرية والمدنية ، وإذلال قادة البلاد بالاعتقالات والمحاكمات ومصادرة ممتلكاتهم . استطاع الحكام العسكريون عبور هذه المرحلة السلبية للثورة ببسط سيطرتهم على وسائل العنف وبخضوع الشعب المصري ، لكنهم لم يتمكنوا من إحلال نظام سياسي ديمقراطي جديد ومستقر ليحل محل الذي دمروه . على النقيض مما يحدث في الفترات الانتقالية في بعض الأنظمة العسكرية في البلدان الأخرى ، فلم تكن الفترة الانتقالية تحت مجلس قيادة الثورة (من 1953حتى 1956) فترة إعدادية وتحضيرية للديمقراطية .على العكس من ذلك، فقد ركز عبد الناصر وأنصاره من العسكريين والمدنيين جزءاً كبيراً من جهودهم لوضع حد للنظام الديمقراطي الغربي بأكمله ، لدرجة إنشاء عقيدة ضده ، وانتهت الجمهوربتبنّي نظام الديمقراطية الشعبية أو الشمولية التي لا تعرف أحزاباً أو انتخابات حرة ، ولكنها تقوم على خلق كتلة تنظيمية واحدة تسيطر عليها الحكومة ومجلس وطني لا يمارس سلطة حقيقية يكونأعضاؤه صوريين ، ويتم اختيارهم تقريباً قبل الانتخابات وديمقراطية تقوم كذلك على استخدام الاستفتاءات كوسيلة للحصول على موافقة الشعب على بعض الإجراءات التي تتخذها الحكومة مسبقاً مثل اعتماد الدستور وانتخاب الرئيس.

أنشأ المجلس العسكري الحاكم أو مجلس قيادة الثورة يوم 23 يناير عام 1953 ، أي بعد ستة أشهر من الثورة منظمة جماهيرية عُرفت بهيئة التحرير ، وذلك لتقدم الدعم الشعبي للنظام العسكري. أصبح عبد الناصر رئيس المنظمة التي تعتمد عضويتها بشكل رئيسي على العمال والشباب.ظلت الجماهير غير مبالية إلى حدٍ كبير بهذا الأمر، ولكن حاول الإخوان المسلمون والشيوعيون التسلل إلى تلك المنظمة تمّ استخدام هيئة التحرير لتنظيم المظاهرات ضد أعداء مجلس قيادة الثورة الحاكم .وفقدت الهيئة مصداقيتها نتيجة للدور الذي لعبته في اضطرابات مارس 1954ضد نجيب ، وتمّ حلّها لاحقاً . أعلن مجلس قيادة الثورة في إعلان يوم 29 مارس 1954 تشكيلاً فورياً لمجلس شورى قومي بعد هزيمة نجيب ، ولكن لم يتم ذلك . لم يرغب عبد الناصر في تقاسم السلطة مع مجلس منتخب ، ولذلك حاول تجنب الانتخابات ، ولكن كان عليه في نفس الوقت تكوين قاعدة لحكومته مع قرب انتهاء مدة السنوات الثلاث الانتقالية للحكم العسكري المباشر .

تمّ تقديم مسودة دستور للمصريين يوم 16 يناير 1956 أعدتهلجنة صغيرة يُهيمن عليها مجلس قيادة الثورة.وكان هذا الإعلان الدستوري هو الثالث منذ قيام الثورة، بعد إعلاني فبراير و18 يونيو 1953نصّ الدُستور على تكوين جمهورية يكون فيها رئيس الدولة في ذات الوقت رئيساً للوزراء ينتخب بالاقتراع الشعبي ، ونصّ كذلك على إنشاء مجلس وطني يُنتخب لاحقاً وفقاً لقانون انتخابي تمّ سنه في مارس 1957 .أشار الدُستور إلىتشكيل منظمة جماهيرية تُسمى بالاتحاد

القومي وهذا يحدث لأوّل مرة في وثيقة عربية من هذا النوع ، يكون واجبهذا الاتحاد الأوّل وفقاً للمادة (192) تقديم مرشحين لانتخابات المجلس الوطني . وبذلك أصبح إنشاء منظمة جماهيرية مةِ للديمقراطية المصرية الجديدة في كل مرّة يتم فيها التفكير في تكوين مجلس وطني، وجعل عمل هذا المجلس الوطني جزءاً من التنظيماتالجماهيرية التي تمّ إنشاؤها بالفعل والتي تسيطر عليها الحكومة. وتكرر نفس الإجراء عام 1962عندما أصبح الاتحاد الاشتراكي العربي منظمة جماهيرية جديدة وسبقه صياغة دستور جديد وانتخابات المجلس الوطني . كما أن بطء النظام العسكري في إيجاد آلية ديمقراطية كان سمة أخرى من سمات هذه الديمقراطية الجديدة كما هو واضح في طول المدة ما بين صياغة الدستور وحتى المصادقة عليه بالاستفتاء وانتخابات المجلس الوطني .

تمّت المصادقة على دستور يناير لعام 1956 في استفتاء مزدوج يوم 23 يونيو 1956إذ ُتخب فيه عبد الناصر رئيساً للجمهورية. وجرى الاستفتاء بعد خمسة أيام من الجلاء الكامل للقوات البريطانية من مصر.إذ ُتخب عبد الناصر كمرشح وحيد وفاز بأغلبية ساحقة بنسبة 99.9 بالمائة ، وتمّت كذلك المصادقة على الدستور بنسبة 99.8 من الأصوات. وفي يوم 24 يونيوتمّ حل مجلس قيادة الثورة وتغيير أعضائه بمدنيين ، وبقي في الحكومة ستة أعضاء فقط من الأربعة عشر عضواً الأصليين من المجلس القديم تمّ يوم 3 يوليو 1957 انتخاب المجلس الوطني بعد سنة واحدة من قبول الدستور بالاستفتاء. أبعدت اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي كل المرشحين غير المناسبين بحجة أنّهم "عملاء امبرياليون ورجعيون ، وانتهازيون ". اجتمع المجلس الوطني يوم 22 يوليو ، واستمر نحو ستة أشهر ، وتم حله بعد إعلان الوحدة مع سوريا في فبراير 1958. لم يكنللمجلس أيّ دور في صنع السياسة ، مع ذلك كان أعضاؤه أكثرجرأةً من وزراء ومسئولين كبار لمناقشة القضايا والتصريحات والطعن فيها. وعلى سبيل المثال ، مناقشة أعضاء المجلس لموضوع فساد إدارة الضابط مجدي حسنين بمحافظة التحرير، والذي كان صديقاً لعبد الناصر ، وكان النقاش مثيراً وأفضى إلى إقالته من منصبه .

تمّ إجراء استفتاء مزدوج بعد وقت قصير من إعلان الجمهورية العربية المتحدة للموافقة على وحدة سوريا ومصر وانتخاب الرئيس. وكان عبد الناصر المرشح الوحيد .وانتخب الشعب المصري والسوري في يوم 21 فبراير عبد الناصر رئيساً بنسبة 99.99 في المائة من الأصوات. ثم صدر يوم 5 مارس 1958إ ُستور مؤقت بنظام رئاسي للجمهورية العربية المتحدة. وكان الدستور هو الرابع منذ قيام الثورة. منح الدستور الرئيس سلطة تعيينوا ٍقالة نوابه والوزراونص ّ الد ُستور كذلك على قيام مجلس وطني يكون نصف أعضائه من التجمع القومي المصري ومجلس النواب السوري المنحلين . عيّن عبد الناصر يوم 6 مارس ثلاثة مجالس هي : مجلس وزراء مركزي للجمهورية العربية المتحدة

، ومجلس تنفيذي أو مجلس وزراء محلي لسورياو آخر لمصر.

لم يكن المجلس الوطني الجديد مجلساً تمثيلياً، بل يعُيّن الرئيس أعضاءه وليس عن طريق انتخاب الشعب لهم ، وهذا يحدثللمر ّةالأو ّ لى في التاريخ البرلماني في العالم العربي. عقد المجلس اجتماعه الأو ّ ل في يوليو21 يوليو 1960 ، بعد أكثر من عامين من إعلان الدستور المؤقّت ، وكذلك بعد انتهاء انتخابات اللجان المختلفة للاتحاد القومي الذي أُعيد تنظيمه كمنظمة جماهيرية لتشمل كلاً من مصر وسوريا.ادّعت حكومة عبدالناصر أن ّ الاتحاد القومي لم يكن حزباً ، ولكنه ممثّل لجميع فئات وجماعاتالأم ّ ة. ورأى البعض الآخر في ذلك ببساطة أساساً لحزب واحد حاكم يترأسه ويسيطر عليه عبد الناصر ، ووزراءه معينون ليكونوا بمثابة اللجنة التنفيذية العليا . كانت هذه اللجنة هي التي ساعدته في اختيار 600 عضواً للمجلس الوطني الذي اجتمع يوم 21 يوليو 1960 ، واختار أنور السادات رئيساً له . أيقن عبد الناصرأن ّ جميع الفئات الاجتماعية والمهنية من الشعب ، بما فيهم المطربون المشهورون مثل أم كلثوم كانوا من ضمن الذين تم ّ اختيارهم لتعزيز صورة الديمقراطية.

وعندما انتهت الوحدة بين سوريا ومصر في سبتمبر 1961 حل عبد الناصر المجلس الوطني والاتحاد القومي . أعلن عبد الناصر في خطابه يوم 16 أكتوبر 1961أنّ ه ارتكب خطأ بالسماح للقوات الرجعيةبالتسلّل داخل الاتحاد القومي ونجاحها في شلهوقر ّر أن ّ نظامه يحتاج إلى سند شعبي أكثر قوة وأن ّيُ نظم الشعب في اتحاد يكون أداة للجماهير القومية وحدها. ولذلك عين 250 شخصاً ليكونوا لجنة تحضيرية لاجتماع " المؤتمر القومي للقوى الشعبية" لإنشاء منظمة جماهيرية أخرى . وتم تكوين المؤتمر من 250 عضواً عينتهم اللجنة التحضيرية و 1500 من الأعضاء المنتخبين الذين يمثلون مختلف الطبقات والفئات وفقاً للمقترحات التالية : 379 من الفلاحين ، و 300 من العمال . 150 يمثلون " الرأس مالية الوطنية " و 461 يمثلون المسئولين الحكوميين ، والنقابات المهنية ، والمرأة ، و 210 من الأساتذة و الطُلاب .

قضى الرئيس عبد الناصر في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر يوم 21 مايو 1962 خمس ساعات لقراءة فصول مشروع "الميثاق الوطني" العشرة ، ووافق عليه بعدها جس ّد الميثاق وشرح بالتفصيل الأهداف الوطنية الثلاثة ، الحرية والاشتراكية والوحدة . ووصف أيديولوجية الديمقراطية الشعبية الجديدة " الاشتراكية العلمية " للدولة المصرية

حمل الفصل الخامس عنوان " الديمقراطية السليمة " وبدأ بالهجوم على الديمقراطية البرلمانية القديمة وأطلق عليها اسم " الديمقراطية الرجعية " لأنها تقوم على تحالف الرأسمالية ونظام الإقطاع . بينما تستند ديمقراطية الميثاق على تحالف قوى الشعب العاملة التيتتكّون من الفلاحين والعمال

والجنود والمثقفين ورأس المال الوطني.

كانينبغي أن ْ يتضمن دستور المستقبل وفقاً للميثاق الخصائص التالية: سيادة الأجهزة المنتخبة على السلطة التنفيذية ، والقيادة الجماعية ، ومنح نصف المقاعد في جميع الأجهزة الانتخابية ، بما في ذلك المجلس الوطني ، إلى الفلاحين المزارعين والعمال " الذين لهم مصلحة في الثورةحُ رموا من حقوقهم لفترة طويلة " .وانطلاقاً من روح الإصلاح التي أعلنها الميثاق، صدر إعلان دستوري في 27 سبتمبر 1962مكوناً قيادة جماعية في شكل مجلس رئاسي يتألّف من اثني عشر عضواً ، عشرة منهم ضباط جيش سابقين في عهد الرئيس عبد الناصر ، وذلك ليقاسموه بعض سلطاته الرئاسية .قدّم الإعلان أيضاً مجلساً تنفيذياً يماثل مجلس الوزراء وعُين علي صبري رئيساً له ، ومع ذلك احتفظ عبد الناصربسلطاتٍ واسعة. كانت هذه هي الوثيقة الدستورية الخامسة منذ الثورة .

ووُضِعتخُطط لتشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي الذي كان يهدف للعب دور منظمة الحزب الواحد في ظل النظام الاشتراكي الجديد الذي حدده الميثاق . وكان الإتحاد هو المنظمة الجماهيرية الثالثة منذ الثورة ، وماثل هيكله هيكل الاتحاد القومي وتمّ اختيار لجانه المختلفة خلال فترة طويلة من الوقت منعاً لتسلّل الرجعيين إليه .

انتهى نظام القيادة الجماعية الذي بدأ يوم 27 سبتمبر 1962 عندما أعلن الرئيس عبد الناصر في 23 مارس 1964 الدستور المؤقّت الجديد، ، والذي أصبح نافذاً بعد يومين . والدستور هو السادس منذ قيام الثورة. وفي يوم 10مارس تمّ انتخاب مجلس وطني جديدمكوّن من 350عضواً واجتمع يوم 26 مارس . وكانمن الطبيعي أن ْ يكون للناخبين قائمة واحدة من المرشحين للاختيار من بينهالأنّهم جميعاً أعضاء في تنظيم الحزب الواحد نفسه .

أعلن دستور23 مارس 1964 الجديد في مادته الأولى علىأنّ الشعب المصريجزءٌ منالأمّة العربية ، كما جاء في دستور عام 1956، وأشار كذلك للإسلام دين للدولة . ولكن المادة الأولى من دستور 1964 وصفتمصر بأنّها ليست مجرد جمهورية ديمقراطية بل "دولة اشتراكية ديمقراطية تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة " . وأشارت المادة (3)إلى أنّ الاتحاد الاشتراكي العربي يتكوّن من تحالف قوى الشعب الممثلة في الشعب العامل ، والذي يشمل الفلاحين والعمال ، والجنود ، والمثقفين ، والرأس مالية الوطنية" . وتقول المادة (9)أنّ الأساس الاقتصادي للدولة هو النظام الاشتراكي" وأنّ دُعامتي المجتمع الاشتراكي هما " الكفاية والعدل". بينما تقول المادة (23)نأ وظيفة القوات المسلحة هي " حماية مكاسبالنضال الشعبي للاشتراكية و حماية البلاد وأمنها وسلامة أراضيها "

وجاء دُستور مارس 1964 المؤقت بمواده الـ (169) ليتناسب مع النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي أنشأه عبد الناصر، وكان الدستور عبارة عن وصف دقيق لـ"الدولة الاشتراكية الديمقراطية الجديدة " وشمل ضمانات للحفاظ عليها.

أدّت الحكومة الجديدة اليمين الدستورية يوم 25 مارس 1964 ، وهو اليوم الذي أصبح فيه الدستور سارياً وقبل يوم واحد من اجتماع المجلس الوطني . وجاءت الحكومة بعلي صبري رئيساً للوزراء ، وعشرة نواب لرئيس الوزراء ، واثنين وعشرين وزيراً . كان منصب نواب رئيس الوزراء الذي تمّ إنشاءه حديثاً يمثّل مجلس وزراء كبير ، ولكن لم يكن أيّ من هؤلاء النُواب عضواً بمجلس قيادة الثورة السابق أو صديق حميم لعبد الناصر . بدأت حملة لترشيح عبد الناصر لولاية ثالثة في يناير 1965 وروّج لها النظام في القاهرة وضواحيها ، حيث أجهزة التلفزيون في الشوارع والساحات العامة للسماح للحشود لمشاهدة وسماع خطب المرشحين والوفود القادمين من مختلف أنحاء البلاد ، في حين قامت مظاهرات تدعو إلى ترشيح عبد الناصر . في 16 مارس 1965 تمّ انتخاب عبد الناصر عن طريق الاستفتاء وذلك بعد أنْ رشحه المجلس ، وفاز بالأغلبية بنسبة 99.99 في المائة من الأصوات.

لم يُحدّد دور الاتحاد الاشتراكي بشكل واضح في الدولة الاشتراكية الديمقراطية الجديدة التي وصفها ميثاق 1962. بينما حددت المادة (3) من دستور مارس عام 1964 دوره بأنّه "السلطة الممثلة للشعب ، والدافعة لإمكانيات الثورة ، والحامية لقيم الديمقراطية السليمة . "

تُهيمن الحكومة في الواقع على الاتحاد الاشتراكي وتستخدمه كأداة للضغط السياسي والإداري . وفي يوم 9 أكتوبر 1965 ترأس علي صبري الأمانة العامة للاتحاد ، وكانت تتألف من ثلاثة عشر عضواً ، وكان صبري قد خسر للتو منصبه كرئيس للوزراء. تكونت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ، والتي انخفض أعضاؤها من خمسة وعشرين عضواً في أكتوبر 1965 إلى سبعة أعضاء في نوفمبر عام 1966 كونت من الرئيس جمال عبد الناصر ونوابه الثلاثة والأمين العام ورئيس المجلس الوطني ورئيس الوزراء.

حدثت تطورات جديدة في الحكومة عقب الحرب على إسرائيل في أوائل يونيو 1967. حيث تولى الرئيس عبد الناصر يوم 19 يونيو منصب رئيس الوزراء ، وكذلك منصب الأمين العام للاتحاد الاشتراكي .وكان الغرض ، كما فُسّر، ضمان الوحدة الكاملة بين الدولة وقوى الشعب الممثلة في الاتحاد الاشتراكي . أصبح الوزراء السابقون الثلاثة علي صبري و زكريا محيي الدين وصدقي سليمان ، بالإضافة إلى الشافعي ونواباً لرئيس الوزراء .

كان الهدف الأساسي الثابت من المغامرات العسكرية في الديمقراطية بإعلاناتهم الدستورية

المتعاقبة، والتنظيمات الجماهيرية ، والمجالس الوطنية ، هو البحث عن السلطة السياسية الكاملة واحتكار النشاط السياسي من قبل الذين قاموا بانقلاب عام 1952ثم نصّبوا أنفسهم أُمناء على الثورة.

على الرغم من أنّ الجهاز الحكومي كانيمثّل أداة للإرادةالشعبية ،إلا أنّ الحكام رفضوا تقاسم السلطة مع الشعب تحت الذريعة التي أعرب عنهاالسادات بأنّ " قيادة الثورة تحدد ما تعتقدأنّه يُمثّل مصالح واحتياجات الشعب" و. ُجِدتبعض أوجُه التشابه بين تنظيم الحزب الواحد في النظام المصري والحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي . يكون تنظيم الحزب الواحد في كل منهما هو الكيان المعترف به رسمياً ، وقادته هم مسئولو الدولة الكبار. ففي روسيا تتكون الدولة السوفييتية من الحزب ويعمل كأداة لها ، بينما في مصر أنشأت الدولة التنظيم الحزبي الوحيد ، وهو الاتحاد الاشتراكي ، وهي ليست خاضعة له .

أصبح الضباط بالملابس المدنية ، في ظل النظام الثوري، الطبقة الحاكمة الجديدة والمجموعة السياسية المهمة .حلّت هذه الطبقة محلالنُخبة البرجوازية القديمة ولم ترغب في فقدان الامتيازات التي اكتسبتها ، وتجاوزت أفعالهم في بعض الأحيانأفعال حُكّام النظام القديم.وتمثّلت هذه الأفعال في انتهازيتهم وأساليبهم في التلاعب بالجماهير، وفي بعض مظاهر الفساد وسوء استخدام السلطة ، وتجاهل سيادة القانون .ولكن كان كثيراً ما يتم تجاهل ضعفهم وفضائحهم ولا يتم نشرها. رفض عبد الناصرمراراً وبشكل صارخ ، اتخاذ إجراءات صارمة ضد زملائه المسئولين عن سوء الإدارة أو الاختلاس ، كما في حالات مجدي حسنين من محافظة التحرير عام 1957 ، وعصبة التهريب التي كان يديرها مكتب المشير عامر ، أو حالات الضباط الذين اغتنوا من خلال استيلائهم على بعض تعويضات عائلات الجنود الذينقُتلوا في اليمن عام 1966 . ظل الروتين البيروقراطي والحكومي مصدراً لخيبة الأمل والشعور بالمرارة ومبعثاً للشكاوى العامة الصامتة . كانت الانتقادات ما تزال تُوجه لمسئولي الخدمة المدنيةلتعاليهم على الناس وإهمالهم وسوء استخدامهم للسلطة ، بالإضافة إلى تعيين ضباط يفتقدون للخبرة والمؤهلات للإشراف على عمل المهنيين الساخطين .

تمّ توسيع المرافق التعليمية وخاصة في المرحلة الابتدائية، وأصبح التعليم في مختلف مراحله مجاناً في ظل المجتمع الاشتراكي الديمقراطي الجديد. ولكن تدهورت المعايير التعليمية، وعانت الجامعات على وجه الخصوص من عدم وجود أساتذة مؤهلين ، ومن الارتباك في اللوائح والبرامج الجديدة، وإعداد الكتب المدرسية اللازمة التي تكون متاحة في بعض الأحيان في منتصف العام الدراسي فقط تمّ فصل الأساتذة الذين حادوا في تدريسهم عن الخط الرسمي للدولةووُضِعت المدارس الخاصة والأجنبية تحت الرقابة الصارمة ، ذلك لحماية الطلاب من الانحرافات الدينية

والوطنية والسياسية وذُقحت البرامج والكتب لتشمل مواد دعائية للنظام الثوريوتُلقن الطلاب أهدافه وسياساته ومؤسساته .

نشُدِئت المؤسسات الأكاديمية ، كالمجلس الأعلى للعلوم والفنون والآداب في عام 1958 ، وذلك لتشجيع البحوث التيمكن أن ْتُفيد نظام الحكومة ، ولتضم إلى الركب مجموعة المثقفين وجعلهم مُلزمين تجاه الدولة لمختلف التعويضات التي حصلوا عليها كأعضاء لمختلف اللجان والمؤتمرات. حرم الجيش كلاًمن النُخب القديمة وبقية الشعب من المكاسب الثمينة التي تحققت طوال فترة النضال من أجل الاستقلال ، وذلك بحجُتّأنهم كانوا في حالة ثورة، وأنّهم كانوا يحاولون إقامة العدالة الاجتماعية للمظلومين ضد مضطهديهم .وتمثّلت هذه المكاسب في الحرية والحريات المدنية والتي بدونها لا يمكنأن ْتوجد ديمقراطية حقيقية .

وقد شعر الشعب بعدم الأمان على أنفسهم وممتلكاتهم بعد موجات التأميم المتتالية والمصادرات والمحاكمات . وكانعليهم تجنّب إظهار الترف الواضح ، كما في أيام المماليك والعثمانيين، خوفاً من لفت الانتباه وجلب المتاعب.

تمّ تقييد وتنظيم حرية التعبير الشفهية أو المكتوبة بصرامة، إذ بداء أيّ تعليق على سياسات الحكومةيجب أن ْيكون بحذر ومتفطّن بسبب وجود الجواسيس والمخبرين ، ويتم فتح المراسلات والخطابات البريدية و التي قد لا تصل إلى وجهتها.تُحدّد أحياناً مواضيع خطبة الجمعة في المساجد .وأهّم الشيخ حسن الباقوري ، الذي كانوزيراً للأوقاف في الفترة من 1952 و 1958 حينها ، بكتابة وإملاء نصوص خطبة الجمعة. يتلقى محررو الصحف التوجيهات الرسمية حول تناول الأخبار ، وخصوصاً في افتتاحيات الصحافة ، وكان على رؤساء التحرير انتظار الموقف الرسمي للحكومة حول ردود الأفعال عن التطورات الرئيسية.

ويتم أحياناً التعتيم أو نفي حدوث الأخبار المحليةتماملًناءً على أوامر مباشرة ، في الوقت الذي يتمفيه نشر كثيرٍ من الأخبار المغلوطة والملفّقة. وفي بعض الأحيان يتم ضبط وتوقيف برقيات المراسلين الأجانب . في مايو 1960تمّ تأميم الصحافة المصرية ووضعها تحت إشراف الاتحاد القومي جُمعت لاحقاً هذه الصحف المؤممة وشركات النشر في تنظيمات تتمتع باستقلال ذاتي جزئياً وتحت سيطرة الدولة بُررت عملية التأميم وسيطرة الدولة على الصحافة، وفقاً لميثاق 1962 ، بادعاأنّ الصحافة فقدت حريتها في ظل النظام القديموبأنّها كانتمدعومة وتُهيمن عليها مصالح الإقطاع والرأس مالية من خلال الإعلانات. ومن بين التناقضات التي كانت الأكثر وضوحاً في النسخة الناصرية للمجتمع الاشتراكي الديمقراطي ، هي التمييز الديني والعرقي ، بالرغم من النص الدستوري الذي أعلن "نأّ المصريين متساوون أمام القانون ولهم الحقوق والواجبات العامة

دون تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة ، أو الدين ، أو العقيدة". يبدوأن ّ نظام عبد الناصر يعتقدأن ّ المصريين الجديرين بالحقوق المدنيةهم فقط ذو ي الأصول المصرية ، بينما لا يعتبر مصرياً أصيلاً كل من ينحدر من الأصول السورية. اللبنانية، واليونانية ، والإيطالية أو غيرها من الأصول القديمة ،و الذين هم في العادة غير مسلمين. تصاعدت الضغوطات على هؤلاء ووصلت إلى حد ّ حرمانهم من ُ بل العيش أو إذلالهم أخلاقياً ، مما أدى إلى رحيلهم على نطاقٍ واسع من البلاد ، وشهدت كذلك الأقلية المسيحية القبطية الأكثرانتماء ً لمصر بين المصريين الأصليين بحكم المنشأ ، حالات التمييز في ظل النظام الثوري ، وبدأ بعضهم ، وللمرة الأولى في تاريخهم الطويل ، في الهجرة منذ منتصف الخمسينيات. وقِيل اعتنقالإسلام ما يقُدّ ر بـ 10.000 قبطي بعد عام 1956 . بينما احتفظ آخرون بديانتهم ، واتخذ بعضهم أسماء مسلمينلإخفاء ه ُ ويتهم أو ليتقبلهم المجتمع المسلم .

الاختصارات

L.E	Liver Egyptian	جنيه مصري
C.I.A	Central Intelligence Agency	وكالة المخابرات المركزية
R.C.C	Revolution Command Council	مجلس قيادة الثورة
U.A.R	United Arab Republic	الجمهورية العربية المتحدة

الأعلام

lbrahim Abdul Hadi	إبراهيم عبد الهادي
Ihsan Abdul-Quddus	إحسان عبد القدوس
Ahmad Abul-Fath,	أحمد أبو الفتح
Ahmad Hussein	أحمد حسين
Ahmad Shawqi	أحمد شوقي
Prince Ahmad Fuad	الأمير أحمد فؤاد
Ismail Shirine	إسماعيل شرين
Oum Kalthoum	أم كلثوم
Antonio Pulli	أنطونيو بولي
Anwar Sadat	أنور السادات
Badgdadi	البغدادي
Sarwat Okasha	ثروت عكاشة
James Caffery	جيمس كافيري
Gamal Salem	جمال سالم
Gamal Abdul Nasser	جمال عبد الناصر
Hafiz Sulieman	حافظ سليمان
Hasan Ibrahim	حسن إبراهيم
Sheikh Hasan al-Baquri	الشيخ حسن الباقوري
Hasan al-Banna	حسن البنا
Hussein Sirri Amer	حسين سري عامر
Hussein al-Shafii	حسين الشافعي
Hussein Farid	حسين فريد
Khalid Muhammad Khalid	خالد محمد خالد
Khalid Muhieddin	خالد محيي الدين
Rashad Muhanna	رشاد مهنا
Zakaria Muhieddin	زكريا محيي الدين

Saad Zaghlul	سعد زغلول
Saad Tewfik	سعد توفيق
King Saud	الملك سعود
Dr. Sanhouri	د. سنهوري
Sawi Ahmad al-Sawi	صاوي أحمد صاوي
The two Sabri brothers	الأخوين صبري
S. Sulaiman	صدقي سليمان
Salah Salem	صلاح سالم
Tahawi	الطحاوي
Tuaima	طعيمة
Taha Hussein	طه حسين
Emir Abdallah	الأمير عبد الله
Khedive Abbas 11	الخديوي عباس الثاني
Abdul Hakim Amer	عبد الحكيم عامر
Abdul Hamid Badawi	عبد الحميد بدوي
Abdul Latif Baghdadi	عبد اللطيف البغدادي
Abdul Mejid Salih Pasha	عبد المجيد صالح باشا
Abdul Munem Amin	عبد المنعم أمين
Abdul Munem Abdul Rauf	عبد المنعم عبد الرءوف
Aziz al-Misri	عزيز المصري
Arabi	عُرابي
Ali Sabri	علي صبري
Ali Maher Basha	علي ماهر باشا
Gordon Basha	غوردون باشا
King Farouk	الملك فاروق
Farida Dhul-Fiqar	فريدة ذو الفقار

Fuad Serageddin	فؤاد سراج الدين
Fuad Saddiq	فؤاد صادق
Kemal al-Din Hussein	كمال الدين حسين
Karim Tabet	كريم تابت
Sir Miles Lampson	السير مايلز لامبسون
Magdi Hasnain	مجدي حسنين
Mustafa Meri	مصطفى مرعي
Muhammad Haidar Pasha	محمد حيدر باشا
Muhammed Hassan	محمد حسن
Muhammad al-Damanhuri	محمد الدمنهوري
Muhammad Ali	محمد علي
Muhammad Naguib	محمد نجيب
Mahmud Abdul Latif	محمود عبد اللطيف
Nahas Pasha	النحاس باشا
Nuqrashi Pasha	النقراشي باشا
Nuri al-Said	نوري السعيد
Nariman Saddiq	ناريمان صادق
Hodeiby	الهضيبي
Al- Hilali	الهلالي
Yusif Saddiq	يوسف صادق

المراجع

أولاً :القواميس الورقية :

1. قاموس المورد لسنة 2006 – منير البعلبكي – طبعة خاصة ، توزيع الدار السودانية للكتب(انجليزي – عربي)
2. قاموس القارئ 1980 ، أكسفورد . (انجليزي – عربي).
3. قاموس أكسفورد 2011 ، جامعة كُسفور د.
4. Le Petit Larousse 2013 (فرنسي – عربي) .

ثانياً : قواميس المواقع الإلكترونية :

1. برنامج ترجم (Tarjim) - الوافي الذهبي Al wafi ، إصدارة رقم 1.12
2. قاموس موقع www.wordreference.com/EnAr
3. قاموس موقع قووقل www.google.com
4. قاموس موقع WWW.bab.la.ar

ثالثاً :الكتب:

- فلسفة الثورة- جمال عبد الناصر- بيت العرب للتوثيق العصري - سنة ١٩٩٦